مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، (العلوم الإنسانية) ، المجلد ١٩ ، العدد (٢) ، ٢٠٠٥

أثر التوهم في بناء القاعدة عند الفراء

The Effect of Illusion on Constructing Rules According to Al-Farra'

حمدي الجبالي
قسم اللغة العربية ، كلية الاداب ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين
بريد إلكتروني : *arabdep@najah.edu*

تاريخ التسليم : (٢٠٠٣/٣/١٥) ، تاريخ القبول : (٢٠٠٤/٨/١٧)

الملخص

لَقَد اعْتَمَدَ الفَرَّاءُ التَّوَهُّمَ في تَوْجِيه مَظَاهرَ لُغَويَّة وَتَعْليلِهَا، وَأَفْرَطَ في هَذَا الاعْتَمَاد. وَقَدْ شَكَّل تَآلُفُ مَوَاضِع التَّوَهُّم عِنْدَهُ وَحْدَةً مُتَكَامِلَةً تُفْصِحُ عَنْ مُرادٍ مَقْصُودٍ، وَتُنْبِئُ عَنْ مَذْهَبٍ في التَّعْلِيلِ وَالتَّفْسِيرِ، يَتْرُكُ الظَّاهِرَ إِلَى الأَخْذِ بِالظَّنِّ.

Abstract

Al-Farra' has excessively employed illusion in directing and justifying some linguistic phenomena. The harmony between the cases of illusion, according to him, has originated an integrated unit which manifests an intended objective and foretells an ideology of justification and explanation; such an ideology overlooks the visible and takes illusion into consideration.

مدخل

التَّوهُّمُ مَصْدَرُ تَوَهَّمَ يتوهّمُ توهُّمًا. وَتَوَهَّمَ فلانٌ الشَّيءَ ظَنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا، أَو لَم يَكُن(١). وَذكرَ الكَفَوِيُّ أَنَّ التَّوَهُّمَ " هَوَ إِدْرَاكُ المَعْنَى الجُزْئِيِّ المُتَعَلِّق بالمَحْسُوس"(٢). وَقَالَ الخُوارِزْمِيُّ، وَقَدْ سَمَّى التَّوهُّمَ(٣) (فَنْطاسيا): " هِيَ القُوَّةُ المُخيِّلَةُ من قُوى النَّفْس، وَهِيَ الّتي يُتَصَوَّرُ بِهَا المَحسُوسَاتُ في الوَهْم(٤)، وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً عَن الحِسِّ"(٥). فالتّوهُّمُ. إذاً. يَعْنِي وَفْقَ مَعْنَاهُ اللُّغَوِيِّ: ظَنُّ الشيءِ وتَمثُّلُهُ وتخيُّلُهُ وتصوُّرُهُ، كَانَ موجُودًا، أَو غيرَ مَوجُودٍ(٦)، وَهُوَ مَعنًى مُرَادٌ في اصْطِلاحِهِم.

وَقَدْ كَانَ رَضِيُّ الدّينِ الاسْتَرَاباذِيُّ قَالَ: " أُمُورُ النَّحْوِ أَكثَرُها ظَنِّيٌّ"(٧). وَلَسْتُ بِمُتَّخِذٍ مَقُولَةَ الرّضِيِّ قَاعِدَةً أَسْتَنِدُ عَلَيها؛ إِذاً لأَحوَجَني الأمرُ إلى نَثْرِ أَقْوالِ الفرّاءِ، وَبَسْطِ القَوْلِ فِيها، فَهَذا ما لا يَسْتَوْعِبُهُ هذا

البَحْثُ، وَلا غيرُه، وإنَّما القَصْدُ والغَايةُ بَسْطُ القَوْلِ، فيمَا نصَّ الفرّاءُ بِصَرِيحِ العِبارَةِ أنَّهُ مِنَ التَّوَهُّم، أَو مَا كَانَ فيهِ مَا يشيرُ أنَّه مِنهُ.

وَعَلَى الرّغْم مِن وَفْرَةِ الإشَارتِ إلى التَّوَهُّم لدى الباحثِينَ، ووَفْرَةِ البُحُوث الّتي كُتِبَتْ عَن الفرّاءِ إلاّ أنَّ أَحدًا منها لم يَكُنْ لِيُفردَ التَّوهُّمَ عِنْدَهُ بِالبَحْثِ على نحْوٍ مُسْتقِلٍّ، سِوَى إشَارتٍ في بَعضِها، سِيقَتْ لأَغْراضٍ تَخدِمُ مَقَاصِدَ أَصْحَابِها في أبحاثِهم⁽⁸⁾.

ولَعَلَّ إفرَاطَ الفَرّاءِ في اسْتخْدَام التَّوَهُّم في كِتَابه (معاني القُرآن) هو البَاعِثُ الرّئيسُ عَلَى إفْرَادِهِ بالبَحْث لَدَيه. فَلا تَكادُ تَفْتَحُهُ، وَتَقرَأُ فيه، حَتَّى تُفجَأَ بالمُصْطَلح مُوجِّهًا مُعْتَمَدًا في التَّعليلِ والتَّفسير. ففي أَثْناءِ وُقُوفه عَلَى الآيَةِ الثّانيَةِ من أُمِّ الكِتَابَ اعْتَلَّ به لِتَوجيه قراءَة مَنْ قَرَأَ⁽⁹⁾: ﴿ الحَمْدِ للّه ﴾. وَكُلَّمَا مَضَيْتَ مَعَ الكِتَابَ زَادَ اعتِمَادُ الفرَّاءِ عَلَى التوهُّمِ في تَوْجِيهِ المظَاهِرِ اللُّغويَّةِ العامَّةِ مِنْها والخَاصَّةِ.

وقَدْ شَكَّلَ تَآلُفُ مَوَاضع التَّوَهُّم لديه وَحْدَةً مُتَكَاملةً، تُفْصِحُ عَنْ مُرَاد مَقْصُودٍ، وتُنْبِئُ عَن مَذْهَب في التَّعْليل والتَّفسير يَتْرُكُ ظَاهِرَ الظّاهرةِ إلَى الأَخْذِ بالظَّنِّ، فَكانَ لا بدَّ مِنَ الوُقُوفِ على هذِهِ المَوَاضِعِ؛ لكشْفِها، وَبيَانِ مَنْزِلَةِ التَّوَهُّمِ في بِنَاءِ القَاعِدَةِ عِنْدَهُ.

وقَد اتَّكَأَ البَحْثُ في المَقَام الأَوَّل، لِرَصْد مَوَاضِع التَّوَهُّم وتَفْسيرِها لدى الفرَّاءِ، على (معاني القرآن). فَهُو المصْدَرُ المُعْتَمَدُ لَدَى البَاحِثِينَ في الكَشْفِ عَن مَذاهِبِه. كَمَا أَفَادَ من غَيرِه، مِمَّا أَجْرَى فِيهِ ذِكْرًا لِلتَّوهُّمِ عِندَ الفَرَّاءِ.

وآثرتُ أنْ أسوقَ مَا جَاءَ لَدَيه مِنَ التَّوَهُّمِ في قسمين: توهُّمٍ مقبولٍ، وتوهُّمٍ غيرِ مقبولٍ، وهو غَلَطٌ. وَهَذِهِ جُمْلَةُ مَا جَاءَ لَدَيهِ مِنَه مِمَّا وَقَفْتُ عَلَيهِ:

أوّلاً . التوهّمُ المقبولُ

يُشكِّلُ هذا القسمُ الجزءَ الأكبرَ من مظاهرِ التوهُّم لدى الفرّاءِ، فيكونُ فيهِ مُوجّهًا لظواهرَ لغويّةٍ، استعصى أمرُ ردّها إلى القياسِ، فيعمدُ إلى التوهّمِ مُتّخذًا منه حُجّةً يحتجُّ بها ويقبلُها، لتفسيرِ هذهِ الظواهرِ وتعليلِها. وهذه جملةُ ما جاءَ لديهِ من هذا القسمِ ممّا وقفتُ عليهِ.

(١) إعطاءُ الكلمتين حكمَ الكلمةِ الواحدة

١ . وذلكَ فيما يكثُرُ دَوْرُه في الاستعمالِ اللُّغويِّ. ومثالُه قلبُ ياءِ المتكلِّم ألفًا. لقد ناقشَ الفرَّاءُ قراءةَ أهلِ البدو قولَهُ جلَّ ثناؤُهُ: (الحمدِ للّهِ) و (الحمدُ لُلَّه)⁽¹⁰⁾، وذكرَ أنَّ وجهَ القراءةِ الأُولى أنَّ هذه الكلمةَ. أَعنِي الحمدُ لِلَّه . " كثُرتْ على ألسنِ العربِ، حتّى صارت كالاسم الواحدِ، فثقُلَ عليهم أنْ يجتمعَ في اسم واحدٍ من كلامِهم ضمَّةٌ بعدَها كسرةٌ، أو كسرةٌ بعدَها ضمَّةٌ، ووَجدُوا الكسرتينِ تجتمعُ في الاسمِ الواحدِ، مثل: إِبِلٍ؛

فكسرُوا الدَّالَ، ليكونَ على المثالِ من أسمائِهم"، وأمَّا وجهُ القراءةِ الثّانيةِ، "فإنَّهم أرادُوا المثالَ الأكثرَ من أسماءِ العربِ الّذي يجتمعُ فيهِ الضمَّتانِ؛ مثل: الحُلُم والعُقُب"(١١). ثمَّ مضَى الفرّاءُ يُسوِّغُ قاعدتَهُ، غيرَ مُنكرٍ أنْ تُعطَى الكلمتانِ المنفصلتانِ حكمَ الكلمةِ الواحدةِ، ولكنَّهُ في هذه المرَّةِ، حمَلَهُ على التّوهُّم؛ توهُّم الكلمتينِ كلمةً واحدةً، وسهّلَ لهُ هذا التوهّمَ كثرةُ الكلامِ بهما، أضفْ إلى ذلك أنَّ في اللُّغةِ مُثُلاً مُفردَةً تَلتقي والظاهرةَ موضعَ التوهُّم. قالَ: " ولا تُنكرَنَّ أنْ يُجعلَ الكلمتانِ كالواحدَةِ إذا كثُرَ بها الكلامُ. ومن ذلكَ قولُ العربِ: بأَبَا، إنَّما هو: بأَبي، الياءُ من المتكلّم ليستْ من الأبِ؛ فلمَّا كثُرَ بها الكلامُ توهّمُوا أنَّهما حرفٌ واحدٌ، فصيَّرُوها ألفًا على مثالِ: حُبْلَى وسَكْرَى؛ وما أشبَهَهُ من كلامِ العربِ"(١٢).

وقد أشارَ سيبويهِ إلى إبدالِ ياءِ المتكلِّم ألفًا، إلاّ أنَّ هذه الإشارةَ كانتْ في باب المنادَى المضافِ إلى الياءِ، والعلَّةُ عندَهُ أنَّ الألفَ أخفُّ منَ الياءِ(١٣). ويُماثلُ قلبَ ياءِ المتكلِّم ألفًا قلبُها في المنادَى المُضافِ إلى هذهِ الياءِ، كقولِهم: يا غُلامَا، ويا حسرتَا، بل إنّهم يقلبُونَ هذهِ الياءَ تاءً مفتوحةً مُشبعةً، نحو: يا أَبَتَا(١٤).

٢ . أشارَ النُّحاةُ إلى أنَّ اللغةَ الفصيحةَ أنْ تختلفَ كافُ الخطابِ، اللاحقةُ باسم الإشارةِ، لاختلافِ أحوالِ المخاطَبِ تذكيرًا، وتأنيثًا، وإفرادًا، وتثنيةً، وجمعًا. وقدَ وردَ في اللُّغةِ خلافُ ذَلكَ، فأُفردتِ الكافُ مفتوحةً، في الأحوالِ كُلِّها، وخُوطبَتِ الجماعةُ بما يخاطبُ بهِ المفردُ، ووقفَ الفرّاءُ على ذلكَ في أثناءِ تفسيرِه قولَ اللهِ تباركَ وتعالى:(ذلكَ يُوعَظُ به)(١٥)، وفسّرَ الظاهرةَ في ضوءِ التوهُّم، توهُّم أنَّ الكافَ من بِنيةِ الكلمةِ، وليسَتْ للخطابِ. قالَ: " وقولُهُ: (ذلكَ يُوعَظُ به) ولم يقلْ ذلكُم، وكلاهُمَا صوابٌ. وإنَّما جازَ أن يُخاطَبَ القومُ بـ (ذلكَ)؛ لأنَّهُ حرفٌ، قد كثُرَ في الكلام، حتَّى تُوُهِّمَ بالكاف أنَّها من الحرف، وليسَتْ للخطاب، ومَن قالَ: (ذلكَ)، جعلَ الكافَ منصوبةً، وإنْ خاطبَ امرأةً أو امْرأَتينِ أو نسْوَةً. ومن قالَ: (ذلكُم) أَسقَطَ التوهُّمَ". وأمَّا في خطابِ سائرِ الأسماءِ، فلا يصحُّ توهُّمُ أنَّ الكافَ جزءٌ من هذه الأسماءِ، لكونها ضَمائرَ، كقولكَ للمرأَة: غلامُك فَعلَ ذلك، " لا يجوزُ نصبُ الكافِ، ولا توحيدُها في الغلامِ؛ لأنَّ الكافَ، ههُنا، لا يُتَوَهَّمُ أنَّها منَ الغلامِ"(١٦).

وقد أشارَ غيرُ الفراءِ إلى إفرادِ الكافِ مفتوحةً في أحوالِ الخطابِ كُلِّها، وذكرَ أنَّ ذلكَ واحدةٌ من ثلاثِ لغاتٍ في هذه الكافِ(١٧). وعليهِ فحملُ الظاهرةِ على أنّها لغةٌ لبعضِ العربِ، أَولى مِن تفسيرِها في ضوءِ توهُّمِ أنَّ الكافَ من بِنيةِ الكلمةِ، وليسَتْ للخطابِ.

٣ . وقفَ الفرَّاءُ على قولِهِ تعالى: (تَاللهِ)(١٨)، فذكرَ أنَّ العربَ لا تقولُ: تالرَّحمنِ، ولا يجعلُونَ مكانَ الواوِ تاءً إلاّ في اسم اللهِ عزَّ وجلَّ. والعلَّةُ، كما يرَى، أنَّ الواوَ " أكثرُ الأيمانِ مُجرى في الكلام؛ فتوهَّمُوا أنَّ الواوَ منها، لكثرَتِها في الكلامِ، وأبدلُوها تاءً، كما قالُوا: التُّراثُ، وهوَ من ورثَ، وكما قالَ: (رُسُلَنَا تَتْرَى)(١٩) وهيَ من المُواتَرَةِ، وكما قالُوا: التُّخَمةُ، وهيَ منَ الوَخَامَةِ"(٢٠).فالفرّاءُ يجعلُ التاءَ في القسم مختصّةً بلفظِ الجلالةِ فقطْ، وبدلاً من الواوِ، وأنَّ هذا الإبدالَ يُماثلُ إبدالَها تاءً في نحو: تُراثٍ، وما شابَهَهُ، ولكنْ لمّا كانتِ الواوُ في (واللهِ)، تنفصلُ من اسم اللهِ، والواوُ في تُراثٍ، لا تنفصلُ؛ لأنّها فاءُ الكلمةِ، وإبدالُ الواوِ تاءً يكونَ في الكلمةِ الواحدةِ، توهّمُوا أنَّ الواوَ في (واللهِ) جزءٌ من الكلمةِ، وسهّلَ هذا التوهُّمَ كثرةُ (واللهِ) في كلامِهم. والغريبُ أنْ يذكرَ

الفرّاءُ أنَّ العربَ لا تدخلُ التاءَ على غيرِ اسم الله، فلا تقولُ: تالرَّحمن، وقد حَكَى عنهُم بعضُهم إدخالَها على غيرِ اسم اللهِ، كقولِهم: تالرّحمنِ، وتَحَياتِكَ، وتربّي، كما حكَى الأخفشُ دُخولَها على الرّب، كقولِهم: تربِّ الكعبةِ(٢١).

وتبعَ الفرّاءَ بعضُ النّحاةِ في جعلِ الواوِ أصلاً للتاءِ، مُعتلاً بأنَّ الواوَ تدخلُ على كلِّ ظاهرٍ مُقسمٍ بهِ، في إشارةٍ إلى أنَّ تاءَ القسمِ، لا تدخلُ إلاّ على اسمِ الله تعالى، في سَعَةِ الكلامِ، وأنَّ دخولَها على غيرِه شاذٌّ(٢٢). وذكرَ السُّهيليُّ أنَّ التاءَ أصلٌ بنفسها(٢٣)، وذهبَ الزمخشريُّ إلى أنَّ الباءَ أصلُ حروفِ القسمِ، والواوَ بدلٌ منها، والتاءَ بدلٌ من الواوِ، وأنَّ التاءَ فيها زيادةُ معنًى، هو التعجّبُ(٢٤).

وذكرَ ابنُ هشامٍ أنَّ التاءَ حرفُ جرٍّ، معناهُ القسمُ، ويختصُّ بالتعجّبِ، وبالدخولِ على لفظِ الجلالةِ(٢٥). وليسَ هناكَ، في اعتقادي، ما يمنعُ جوازَ دخولِ التاءِ على الربِّ والرحمنِ ونحوِ ذلكَ، ممّا وردَ عن العربِ؛ قياسًا عليهِ، وما يمنعُ عَدَّ الباءِ والواوِ والتّاءِ أصولاً، لضعفِ الدليلِ على أنَّ التاءَ بدلٌ من الواوِ والواوَ بدلٌ من الباءِ.

٤ . يذكرُ النحويّونَ أنَّ اللهمَّ من الأسماءِ الخاصّةِ بالنداءِ سماعًا، وأنَّ أصلَه لفظُ الجلالةِ، آخرهُ ميمٌ مشدَّدةٌ، فيها خلافٌ(٢٦)، وأنَّه يجوزُ قطعُ همزتِه في النداءِ، إذا طُرحت الميمُ، فيُقالُ: يا أللهُ. وقد ناقشَ الفرّاءُ ذلكَ، وبَسَطَ القولَ فيه في (معاني القرآن)، وفسَّرَ قطعَ الهمزةِ في ضوءِ التوهُّمِ، ورأى أنَّ الألفَ، لمّا كانَتْ لا تسقطُ من الكلمةِ، تَوهَّمَ مَن همزَها أنّها من بناءِ اللفظِ، وأصلٌ من أصولِه. قالَ: " ومن العربِ مَن يقولُ إذا طرحَ الميمَ: يا أللهُ، ويا أَللهُ اغفرْ لي، فيهمزونَ ألفَها، ويحذفونَها. فمَن حذفَها، فهو على السَّبيلِ؛ لأنّها ألفُ مثلُ الحارثِ من الأسماءِ. ومَن همزَها توهَّمَ أنّها من الحرفِ، إذ كانَتْ لا تسقطُ منهُ"(٢٧).

ولعلّ الفرّاءَ تَبِعَ في هذا التأصيلِ سيبويهِ، الّذي أشارَ إلى ما أشارَ إليه الفرّاءُ بَعْدًا، قالَ: " واعلمْ أنّه لا يجوزُ لكَ أنْ تُناديَ اسمًا فيه الألفُ واللامُ البتةَ، إلاّ أنّهم قد قالُوا: يا أللهُ اغْفرْ لنَا، وذلكَ من قِبلِ أنّه اسمٌ يلزمُه الألفُ واللامُ لا يُفارقانِه، وكثُرَ في كلامِهم، فصارَ كأنَّ الألفَ واللامَ فيه بمنزلةِ الألفِ واللامِ الّتي من نفسِ الحروفِ"(٢٨). وقد اعتمدَ ابنُ العربيِّ والسّهيليُّ على قطعِ همزةِ لفظِ الجلالةِ في النّداءِ، لتقويةِ مذهبِهما في أنَّ الألفَ واللامَ من نفسِ الكلمةِ، وأنَّ الهمزةَ فيه وُصلتْ لكثرةِ الاستعمالِ(٢٩).

ويمكنُ لنا أنْ نحملَ قطعَ الهمزةِ، لا على توهّمِ أصالتِها، وأنّها من بناءِ اللفظِ، وإنّما على تمكينِ المُنادي من مدِّ صوتِه، إذ لولا القطعُ، لَمَا تمكّنَ من ذلكَ، ولَقالَ: يللّه، كما يُقالُ في بعضِ اللهجاتِ المُعاصرةِ. وقد يكونُ في عدمِ قطعِها، ممّا يُمكنُ أنْ يُعدَّ نظيرًا للفظِ الجلالةِ، في لزومِ حرفِ التعريفِ، في الغالبِ، كالّذي والّتي والّذينَ؛ ما يُعزِّزُ ما ذهبنا إليهِ، وينفي أنْ يكونَ قطعُها في لفظِ الجلالةِ، لكونِها ملازمةً لهُ.

وإذا كانَ الفرّاءُ قد فسّرَ قطعَ همزةِ يا أللهُ في ضوءِ التوهُّمِ، فقد رَكَنَ إليهِ أيضًا أبو الهيثمِ الرّازيُّ(٣٠) لتفسيرِ حذفِ الألفِ واللامِ مِن (اللهُمَّ) في قولِ الشّاعرِ:

لاهُمَّ أَنْتَ تَجْبُرُ الكَسِيرَا   أَنْتَ وَهَبْتَ جِلَّةً جُرْجُورَا

فقد ذكرَ أبو الهيثم أنَّ (اللهُمَّ) لَمَّا كانَ مُستعملاً جاريًا في كلامِ الناسِ، توهّمُوا أنّه إذا حُذفتَ الألفُ واللامُ مِن اللهِ، كانَ الباقي (لاه)، فقالُوا: اللهُمَّ(٣١). وذكرَ آخرونَ أنَّ حذفَ الألفِ واللامِ من اللهُمَّ شاذٌّ(٣٢)، لا يجوزُ في سَعَةِ الكلامِ؛ لكونِّها كأنَّها من بِنيةِ الكلمةِ(٣٣).

وإذا كانتْ هذهِ المُباحثةُ، والتّي قبلَها، قد كشفَتَا وأشارتَا إلى بعضِ خصائصِ لفظِ الجلالةِ في العربيّةِ، كجوازِ ندائِه بـ (يا) مُباشرةً، ودخولِ الميم المشدَّدةِ عليه، وقطعِ ألفه في النّداءِ، ودخولِ حرف القسمِ (التاءِ) عليهِ، فقد يكونُ من المُناسبِ أنْ نذكرَ أيَضًا أنَّ الأصلَ أنْ يُرسمَ هكذا (الإلاه)، بناءً على أنَّ الأصلَ فيهِ (إلاه)، على وَزنِ (فعالٍ)، فحُذفت الهمزةُ تخفيفًا؛ لكثرةِ استعمالِه، وأُلقيَتْ كسرتُها على لامِ التعريفِ، فصارَ (اَللاه)، فالتقى لامانِ مُتحرّكانِ، فأُدغمَت الأولى في الثانيةِ، فقالُوا: اللهُ(٣٤).

(٢) إضمارُ الموصول

أجازَ الفرّاءُ إضمارَ الاسمِ الموصولِ وبقاءَ صلتِه. فقدْ أجازَ في (بَينِكَ) في قولِه تعالَى: (هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ)(٣٥) النصبَ على الظرفيَّةِ؛ " يتوهَّمُ أنَّهُ كانَ فراقَ ما بينِي وبينِكَ "(٣٦)، وتفسيرُ هذا أنَّ الفرَّاءَ توهَّمَ وجودَ الاسمِ الموصولِ (ما)، وأنَّ المصدرَ (فراقُ) مضافٌ إليهِ. والّذي سهَّلَ لهُ هذا اعتمادُهُ على قراءةِ عبدِ الله ابنِ مسعودٍ قولَهُ تباركَ وتعالَى: (لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا بَينَكُمْ)(٣٧)، بإثباتِ الموصولِ (ما) ونصبِ (بينَكم)(٣٨). ونقلَ عنهُ النحاسُ أنَّهُ أجازَ تنوينَ (فراقُ)(٣٩)، ونصبَ (بينِي وبينِكَ) على الظرفِ، من غيرِ أنْ يُشيرَ إلى توهُّمِ وُجودِ الموصولِ ما(٤٠).

وإذا كانَ الفرّاءُ هاهنا قد أجازَ حذفَ الموصولِ وإبقاءَ صلته، وأكّدهُ في غير موضع من (معاني القرآنِ)(٤١)، فقد أنكرَ ثعلبُ(٤٢) وأهلُ البصرةِ ذلكَ؛ لأنّ الموصولَ والصّلةَ اسمٌ واحدٌ، ومُحالٌ أنْ يُحذفَ أوّلُ الاسم، ويُترَكَ آخرُه، وما ظاهرُهُ كذلكَ، فمؤوّلٌ على تقديرِ موصوفٍ محذوفٍ، أو محمولٌ على الضّرورةِ الشّعريّةِ(٤٣).

وأيّدَ جماعةٌ من النّحاةِ الفرّاءَ في جوازِ حذفِ الموصولِ وإبقاءِ صلتِه، منهم أبو بكرٍ الأنباريُّ(٤٤)، والأخفشُ وابنُ مالكٍ(٤٥)، والرَّضيُّ(٤٦)، وهو ما أذهبُ إليهِ، قياسًا على حذفِ بعضِ أحرفِ اللفظِ الواحدِ، واستنادًا إلى ما في كلامِ العربِ والقرآنِ من مواضعَ محمولةً على حذفِ الموصولِ وإبقاءِ الصّلةِ، كقولِه تعالى: (وَمَا مِنَّا إلاّ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ)(٤٧)، وقولِه: (آمَنَّا بِالّذِي أُنْزِلَ إِلَينَا وأُنْزِلَ إِلَيكُمْ)(٤٨)، وقولِ حسّانَ:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ   وَيمْدحهُ وَينصُرُه سَــــواءُ

وقولِ الشّاعرِ

مَا الّذي دَأْبُهُ احتياطٌ وحَزمٌ   وَهـــوَاهُ أطــاعَ يستويـــــانِ

أي: إلاّ من لهُ مقامٌ، والّذي أنزلَ، ومن يمدحهُ، والّذي أطاعَ هواهُ(٤٩).

(٣) إعرابُ عضينَ وبابها، ولغات وبابها

١. وقفَ الفرَّاءُ على قولِه تعالى: (الّذينَ جعَلُوا القُرْآنَ عضينَ)(٥٠)، وقرَّرَ أنَّ (عضينَ)، وبابَها، ممَّا كانَ منقوصًا ثلاثيًّا، فحُذفتْ لامُه، رفعُها بالواوِ، ونصبُها وخفضُها بالياءِ، ثُمَّ ذكرَ أنَّ منَ العربِ مَن يُخالفُ، فيجعلُها بالياءِ على كُلِّ حالٍ، ويُعربُ نونَها بالحركاتِ، وأشارَ إلى أنَّ هذهِ اللغةَ كثيرةٌ في أسدٍ وتميمٍ وعامرٍ. وقد اتَّكأَ الفرَّاءُ على توهُّمِ أصالةِ الواوِ، وأنَّها على وَزنِ فُعُولٍ، لتفسيرِ جَوازِ إعرابِ هذهِ النونِ بالحركاتِ، والوقُوفِ على علّتِه، ومَنعَ مثلَ هذا الإعرابِ في غيرِ المنقُوصِ، ممّا انتهى بالياءِ والنونِ، كالصالحينَ، والمسلمينَ، وما أشبَهَهُ، إذ لا يُتَوهَّمُ فيهِ، ما تُوهِّمَ في عضينَ، وبَابِها. قالَ: " وإنّما جازَ ذلكَ في هذا المنقوصِ، الّذي كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ، فنُقصتْ لامُه، فلمَّا جمعُوهُ بالنونِ، توهَّموا أنَّه فُعُولٌ، إذْ جاءتِ الواوُ، وهيَ واوُ جماعٍ، فوقعتْ في مَوضعِ النّاقصِ، فتَوَهَّمُوا أنَّها الواوُ الأصليَّةُ، وأنَّ الحرفَ على فُعُولٍ، ألا تَرَى أنَّهم لا يقولُونَ ذلكَ في الصّالحينَ، والمسلمينَ، وما أشبهَهُ"(٥١).

ولم يكنِ الفرّاءُ مُتفرِّدًا سبَّاقًا إلى القولِ بجوازِ إعرابِ عضينَ وبابِه، ممّا حُذفتْ لامُه بالحركاتِ، فقد سبقَه شيخُه الكسائيُّ(٥٢)، وتابعهُما، من بعدُ، ثعلبٌ(٥٣)، وأبو بكرٍ الأنباريُّ(٥٤).

وقد منعَ كثيرٌ من النُّحاةِ إعرابَ عِضينَ، وبابِه بالحركاتِ، وخصُّوا ذلكَ بالشِّعرِ، وأجازَهُ آخرونَ في الجمعِ السالمِ مُطلقًا(٥٥).

٢. وأمّا لغاتٌ وبابُها، فقد قرَّرَ الفرّاءُ أنْ تكونَ تاؤُها خفضًا في النصبِ والخفضِ، ثُمَّ أجازَ أنْ تُعرَّبَ هذه التاءُ. وهي تاءُ الجمعِ. بالنصبِ والخفضِ، كقولِ الشاعرِ:

إذا ما جلاهَا بالأيَامِ تحيَّرتْ   ثُباتًـــا عليهَا ذُلُّهـــا واكتِئابُهـــا

واعتلَّ لهذا الجوازِ بالتَّوهُّمِ؛ توهُّمِ أنَّ التاءَ هاءُ التأنيثِ، وأنَّ الألفَ قبلَها أصلٌ، وهيَ لامُ الكلمةِ، وأنَّ مثالَها فُعَلَةٌ، واشترطَ أنْ يكونَ الجمعُ، قد نَقَصَ من لامِه، وإنْ كانَ تامًّا كـ (الصالحات)، أو قد نقصَ من أوَّلِه، كَـ (لِداتٍ) فلا يجوزُ فيهِ ذلكَ، إلاّ أنْ يَغلطَ الشّاعرُ في الناقصِ من أوَّلِه، فيقولُ: رأيتُ لِداتَكَ"(٥٦).

وقد أجازَ غيرُ واحدٍ من النّحويّينَ، كالكسائيِّ، وهشام بن معاويةَ الضرير(٥٧) مُعاملةَ لغاتٍ مُعاملةَ الصحيحِ الآخرِ في الإعرابِ، ورجحَه ابنُ هشام، لورودِ السماعِ به(٥٨)، كقراءةِ بعضهم (وَيَجْعَلُونَ لله البنَاتَ)(٥٩)، بل إنَّ ثعلبًا ذكرَ أنَّ ذلكَ لغةٌ(٦٠)، وفي قولِ ابنِ جنّي: " لأنَّهم قد كانُوا قادرينَ على أنْ يفتحُوا التاءَ فيقولُوا: رأيتُ الهنداتَ، فلم يفعلُوا ذلكَ مَعَ إمكانه"(٦١) ما يفصحُ عن قبولِه مثلَ هذهِ المُعاملةِ.

(٤) زيادةُ الباءِ في خبرِ ما

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ الباءَ تستعملُ في خبرِ (ما)، وأنَّ أهلَ الحجاز لا يكادُونَ ينطقونَ إلا بها، نحو: ما هذا برجلٍ، فلمّا حذفُوها، أحبُّوا أنْ يكونَ لها أثرٌ فيما خرجتْ منهُ، فنصبُوا بحذفِ حرفِ الخفضِ؛ لأنَّ حروفَ الخفضِ مُنتصباتُ الأنفسِ، فلمّا ذهبتْ أبقتْ خلفًا منها، وأنَّ أهلَ نجدٍ يتكلَّمُونَ بالباءِ، وغيرِ الباءِ، فإذا أسقطُوا الباءَ، رفعُوا، وهوَ أقْوَى الوجْهَين. هذا إذا لم يتقدَّمِ الخبرُ على الاسمِ، وأمَّا إذا تقدَّمَ الخبرُ فيجبُ رفعُهُ، لأنّهُ لا يحسُنُ دخولُ الباءِ في الخبرِ، فيَقبُحُ أنْ يُقالَ: ما بقائمٍ أخوكَ؛ " لأنَّها إنَّما تقعُ في المنفيِّ إذا سبقَ الاسمُ ". ثُمَّ وقفَ على ما وردَ في كلامِ العربِ، مُخالفًا لما قرَّرَ، والباءُ فيهِ قد دخلَتْ على ما وَلِيَ (ما)، كقولِ الشّاعرِ:

أَمَا وَاللهِ أَنْ لو كُنْتَ حُرًّا وَمَا بالحُرِّ أَنْتَ وَلا العَتِيقِ

فَحَمَلَهُ على توهُّمِ ما في (لا) في (ما)، وقد أدخلَتِ العربُ الباءَ فيما وَلِيَ (لا)، كقوله:

مَنْ شَارِبٌ مُرْبِحٌ بِالكَأْسِ نَادَمَنِي لا بِالحَصُورِ وَلا فِيها بِسَيَّارِ

وتفسيرُ ذلكَ أنَّهُ لمّا حَسُنَ في (ليسَ) أنْ يقدَّمَ الخبرُ، وتدخلَ الباءُ، نحو: ليسَ بقائمٍ أخوكَ؛ لكونها فعْلاً يقبلُ الضّميرَ، جازَ ذلكَ في (لا)؛ لأنَّها أشبَهُ بليسَ من (ما)، " ألا ترى أنَّكَ تقولُ: عبدُ الله لا قائمٌ ولا قاعدٌ، كمَا تقولُ: عبدُ الله ليسَ قاعدًا ولا قائمًا، ولا يَجوزُ عبدُ الله ما قائمٌ ولا قاعدٌ، فافْتَرقَا هاهُنا. ولو حَمَلْتَ الباءَ على (ما)، إذا وليَها الفعلُ، تَتوهَّمُ فيها ما توهّمْتَ في (لا)، لكانَ وجهًا"(٦٢).

وإذا كانَ الفرّاءُ، والكوفيّونَ ذهبُوا إلى أنَّ (ما) الحجازيّةَ لا تعملُ شيئًا في الاسمِ والخبرِ، وأنَّ الاسمَ باقٍ على رفعِهِ، قبلَ دخولها عليهِ، وأنَّ الأصلَ في الخبرِ أنْ يكونَ مسبُوقًا بحرفِ الخفضِ، وهو الباءُ، ولمّا سقطَ تركَ أثرًا، وهو النصبُ؛ فإنَّ البصريّينَ ذهبُوا إلى أنَّ (ما) ترفعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبرَ، وردُّوا تعليلَ الكوفيّينَ، بأنَّ الباءَ في نفسِها مكسورةٌ، غيرُ مفتوحةٍ(٦٣).

(٥) جوازُ الرفع في بابِ الاشتغال

أجازَ الفرّاءُ في قولِهِ تعالى: (وَالخَيْلَ وَالبِغَالَ وَالحَمِيرَ)(٦٤)الرفعَ من وجهينِ، وحملَ أحدَهما على التوهُّمِ، أي أنَّه لمّا كانَ يجوزُ في الأنعامِ الرفعُ ويَصلُحُ، تَوهَّمْتَ أنَّها مرفوعةٌ، فرفعْتَ الخَيْلَ وَالبغَالَ وَالحميرَ، عطفًا عليها. قالَ: " ... والآخرُ أنْ يُتَوهَّمَ أنَّ الرفعَ في الأنعامِ قد كانَ يَصلحُ، فتردَّها على ذلكَ، كأنَّكَ قلتَ: والأنعامُ خلقَها، والخيلُ والبغالُ على الرفعِ"(٦٥).

والرّفعُ قراءةُ ابنِ أبي عبلةَ، على أنّها مُبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: مخلُوقةٌ، أو مُعدّةٌ لتركبُوها(٦٦).

(٦) تابعُ اسم إنّ بعدَ مجيءِ الخبر

وقفَ الفَرّاءُ على قولِه تعالَى: (أَلا إنَّ أولياءَ الله لا خَوفٌ عَليهم وَلا هُمْ يَحزَنُونَ × الّذينَ آمَنُوا وَكَانُوا يتَّقُونَ)(٦٧)، وذكرَ أنَّ (الّذينَ) في موضع رفع(٦٨) نعتٌ لـ (أَولياءَ)، بعدَ خبرِ إنَّ، وماثَلَهُ بالإتباعِ في قوله تعالَى: (إنَّ ذلكَ لَحقٌّ تَخاصُمُ أهلِ النَّارِ)(٦٩)، وقَولِهِ: (قُلْ إنَّ رَبِّي يَقذفُ بالحقِّ عَلاَّمُ الغُيُوب)(٧٠)، كَما ذكرَ أَنَّه يجوزُ في كُلِّ ذلكَ النصبُ على الإتباعِ لاسمِ إنَّ، أو على تَكريرِ إنَّ. ثُمَّ شرعَ يُعلّلُ رفعَ تلكُم النَعوتِ الواقعةِ بعدَ أخبارِ إنَّ، فوجدَ أنَّ العربَ إنّما رفعتْها؛ لأنّهم رأوا أنَّ الخبرَ مرفوعًا(٧١)، " فتوهّمُوا أنَّ صاحبَهُ مرفوعٌ في المعنى. لأنَّهم لم يَجدُوا قي تصريفِ المنصوبِ اسمًا منصوبًا وفعلُهُ مرفوعٌ. فرفعُوا النعتَ"(٧٢).

وكلامُ الفرّاءِ يُنْبئُ عن أنّ العربَ ترفعُ نعتَ اسم (إنَّ)، بعدَ مجيءِ الخبرِ، في مثلِ: إنَّ مُحمّدًا قائمٌ الظريفُ؛ وحَمَلَ هذا الرفعَ على توهُّم أنَّ صاحبَ الخبرِ (المبتدأ) مرفوعٌ في المعنَى؛ لأنَّ الخبرَ مرفوعٌ. وكأنَّ الفرّاءَ يريدُ أنْ يكونَ هذا المرفوعُ نعتًا على موضعِ اسمِ (إنَّ)، وهو في هذا التوجيهِ يخالفُ شيخَهُ الكسائيَّ، الذي يذهبُ إلى أنَّ (الظريفُ) نعتٌ للمكنيِّ المضمرِ في (قائمٌ)، وذلكَ ما يمنعُه هو؛ لأنَّه يَمنعُ نعتَ المكنيِّ بالظاهرِ، لشُهرةِ المكنيِّ وتعريفِه(٧٣).

وذكرَ عددٌ من النّحاة، ممّنْ وقفتُ على آرائهم، أنَّه يجوزُ أنْ يَكونَ (الّذينَ) مرفوعًا، من غيرِ أنْ يَحملَ أحدٌ منهم رفعَهُ على أنّهُ نعتٌ لـ (أولياءَ)، أو على التوهُّم. فأجازُوا رفعَهُ على أنَّه مُبتدأٌ وخبرُهُ (لَهم البُشرى)، أو خبرٌ لمُبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: هم الذينَ، أو خبرٌ ثانٍ لـ (إنَّ)، أو على البدلِ من موضعِ (أولياءَ)(٧٤).

(٧) العطفُ على التّوهُّم

الأَصلُ في العطفِ العَطفُ على اللفظِ، وفيهِ قِسمانِ آخَرانِ: أحدُهما العطفُ على المحلِّ، والثاني العطفُ على التَّوهُّمِ، أو على المعنَى، وهو موضُوعُ هذهِ المُباحَثةِ.

١ . من العطفِ المحمولِ على التوهُّم لدى الفرّاءِ توجيهُ جرِّ (السَّلاسِلُ) في قولِ اللهِ تعالى: (إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ × فِي الحَمِيمِ)(٧٥). ووجهُ الجرِّ عندهُ توهّمُ إدخالِ حرفِ الجرِّ (في) على (الأغلالُ)، وليسَ على إضمارِ الخافضِ؛ لأنَّ الخافضَ عندَهُ لا يعملُ مُضمرًا. قالَ: " ترفعُ السّلاسلَ والأغلالَ(٧٦)، ولو نصبتَ السّلاسلَ، وقلتَ: يَسحَبُونَ(٧٧)، تريدُ: يَسْحَبُونَ سَلاسلَهم في جهنّمَ. وذكرَ الكلبيُّ عن أبي صالح عن ابنِ عبّاسٍ أنَّهُ قالَ: وهُم في السّلاسلِ يُسحَبُونَ؛ فلا يجوزُ خفضُ السّلاسلِ، والخافضُ مُضمرٌ؛ ولكنْ لو أنَّ مُتوهِّمًا قالَ: إنّما المعنَى إذْ أَعناقُهُم في الأغلالِ وفي السّلاسلِ يُسحبُونَ، جازَ الخفضُ في السّلاسلِ على هذا المذهبِ "(٧٨).

وتَبعَ الفرّاءَ عددٌ من النُّحاةِ والمُفسّرينَ في حملِ جرِّ السّلاسلِ على التوهُّم، منهم الزمخشريُّ(٧٩) وابنُ عطيّةَ، وذكرَ أبو حيّانَ أنَّ القراءةَ بجرِّ (السّلاسلُ) قراءةُ فرقةٍ منهم ابنُ عبّاسٍ. ولَعلَّ ما يَسندُ مذهبَ الفرّاءِ أنّها في مُصحفِ أُبيٍّ (وفي السّلاسلِ)(٨٠).

وخالفَهُ آخرونَ منهم الزّجّاجُ، الذي جعلَ جرّهُ بإضمارِ (في) والمعنى: إذ الأغلالُ في أعناقهم وفي السّلاسلِ(٨١). وهوَ وجهٌ منعَهُ الفرّاءُ كما سبقَ، وغلّطهُ أبو جعفرٍ النّحاسُ؛ لأنَّ تقديرَهُ يؤولُ إلى: يُسحَبُونَ في الحميمِ والسلاسلِ، فتكونُ السلاسلُ معطوفةً على الحميمِ، ولا يجيزُ أحدٌ من النّحاةِ نحوَ: مررتُ وزيدٍ بعَمْرو(٨٢)، وضعيفٌ عندَ الأنباريِّ؛ لأنّه يصيرُ المعنى: الأغلالُ في الأعناقِ والسلاسلِ، ولا معنى للأغلالِ في السلاسلِ. وأضافَ الأنباريُّ أنَّ جرَّهُ عطفًا على (الحميم) ضعيفٌ جدًا؛ " لأنَّ المعطوفَ المجرورَ لا يتقدّمُ على المعطوفِ عليه، وقد يجيءُ التقديمُ للضرورةِ في المرفوعِ، وفي المنصوبِ أقلَّ منهُ، ولمْ يجئْ ذلكَ في المجرورِ، ولمْ يُجزْهُ أحدٌ "(٨٣).

٢. ومن العطفِ المحمولِ على التوهّمِ أيضًا عندَ الفراءِ جوازُ نصبِ (مُستأْنسَينَ) في قوله تعالى: (يَأَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إلاّ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إنَاهُ وَلَكِنْ إذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ)(٨٤). وقفَ الفرّاءُ على (مُستأْنسَينَ) في هذهِ الآيةِ، وأجازَ فيهِ ثلاثةَ أوجهٍ من الإعرابِ.

الأوّلُ أن يكونَ معطوفًا على ناظرينَ، فيكونُ مجرورًا مثلَهُ، كما تقولُ: كنتُ غيرَ قائمٍ ولا قاعدٍ. وهذا الوجهُ ذكرَه جميعُ مَن تعرّضَ لتوجيهِ الآيةِ(٨٥). والوجهُ الثاني أنْ يكونَ منصوبًا معطوفًا على حالٍ محذوفةٍ هيَ وعاملُها. قالَ: " ويكونُ نصبُ مُستأْنِسينَ على فعلٍ مضمرٍ، كأنَّه قالَ: فادخلُوا غيرَ مستأنسينَ، ويكونُ مَعَ الواوِ ضميرُ دخولٍ؛ كما تقولُ: قمْ ومُطيعًا لأبيكَ"(٨٦). وهو وجهٌ أشارَ إليهِ جماعةٌ من النّحاةِ، منهم أبو حيّانَ، الذي أشارَ إليهِ من غيرِ عزوٍ، قالَ: " وقيلَ: ثَمَّ حالٌ محذوفةٌ، أي لا تدخلُوها أجمعينَ، ولا مُستأْنِسينَ، فيُعطفُ عليهِ"(٨٧).

وأمّا الوجهُ الثالثُ، موضوعُ هذهِ المُباحثةِ، فهوَ أنْ يكونَ (مُستأْنسَينَ) في موضعِ نصبٍ على توهُّمِ أنْ يكونَ معطوفًا على (غيرَ) تابعًا له. ووَجدَ الفرّاءُ في الفصلِ بينَ (مُسْتَأْنسينَ) و (غيرَ) ما يُسوِّغُ النصبَ على التوهُّمِ. ثُمَّ قرّرَ قاعدةَ الإتباعِ على التوهُّمِ في مثلِ هذا، فقالَ: " كُلُّ معنًى احتملَ وجهينِ، ثُمَّ فرّقتَ بينَهما بكلامٍ، جازَ أنْ يكونَ الآخرُ مُعربًا بخلافِ الأوّلِ. من ذلكَ قولُكَ: مَا أنتَ بمُحسنٍ إلى مَنْ أَحسنَ إليكَ ولا مُجملاً، تنصبُ المجملَ وتخفضُهُ؛ الخفضُ على إتباعِهِ المُحسنَ، والنّصبُ أنْ تتوهَّمَ أنّكَ قلتَ: ما أنتَ مُحسنًا. وأنشدني بعضُ العربِ:

وَلستُ بِذي نَيرَبٍ في الصَّديقِ   وَمنّاعَ خَيرٍ وَسَبَّابَهَا
ولا مَن إذا كَانَ في جانبٍ   أَضاعَ العشيرَةَ واغْتَابَهَا

وأنشدني أبو القَمقَامِ:

أَجِدُّكَ لسْتَ الدّهرَ رائِيَ رَامةٍ   وَلا عاقِلٍ إلاّ وأنتَ جَنيبُ
وَلا مُصعِدٍ في المُصْعِدينَ لمَنعِجٍ   وَلا هابِطًا ما عِشْتُ هضْبَ شَطيبِ

ويُنشدُ هذا البيتُ:

مُعاويَ إنَّنَا بَشرٌ فَأَسْجِحْ   فَلسْنا بِالجبالِ وَلا الحَديدًا

ويُنشدُ (الحديدا) خفضًا ونصبًا"(٨٨).

والتوهّمُ الذي رمَى إليهِ الفرّاءُ، هو أنْ يكونَ مُستأنسِينَ بالجرِّ، معطوفًا على (غيرَ) المنصوبِ، على توهّمِ أنَّه منصوبٌ مثلَه. وهذا الوجهُ أشارَ إليه عددٌ من النّحويّينَ من غيرَ أنْ يذكرُوا أنَّه من التوهُّمِ، وظاهرُ عباراتِهم، أنّهُ من العطفِ على اللفظِ. قالَ الأخفشُ: " وقالَ: (وَلا مُسْتَأْنسِينَ)، فعطفَهُ على (غيرَ) فجعلَهُ نصبًا"(٨٩). وقالَ: أبو جعفرٍ النّحّاسُ: " في موضعِ نصبِ عطفًا على (غيرَ)"(٩٠). وقالَ أبو حيّانَ: " ... أو معطوفٌ على (غيرَ) فهو منصوبٌ، أي: لا تدخلُوها لا ناظرينَ ولا مُستأنِسينَ"(٩١). والذي ألجأَ الفرّاءَ إلى حملِ الظاهرةِ على التوهّمِ أنَّ الأصلَ أنْ يكونَ إعرابُ التابعِ مثلَ إعرابِ متبوعِه، ولكنْ لمّا كانَ المتبوعُ (غيرَ) منصوبًا، والتابعُ (مُستأنسِينَ) مجرورًا، جازَ عطفُ المجرورِ على المنصوبِ، على توهُّمِ أنَّهُ منصوبٌ مثلَه، وليسَ مجرورًا، كما يجوزُ: لستَ مُحسنًا إليَّ ولا مُجملاً. والذي سهلَ. في نظرِ الفرّاءِ. مثلَ هذهِ المخالفةِ بينَ إعرابِ التابعِ والمتبوعِ الفصلُ بينَهما.

والمشهورُ عندَ أغلبِ النّحاةِ أنَّ العطفَ على المحلِّ أو الموضعِ شيءٌ، نحو: لستَ بمُحسنٍ إليَّ ولا مُجملاً، بنصبِ (مُجملاً) عطفًا على محلِّ (مُحسنٍ)، وهو النصبُ(٩٢)، وأنَّ العطفَ على التوهُّمِ شيءٌ آخرُ، نحو: لسْتَ مُحسنًا إليَّ ولا مجملٍ، بخفضِ (مُحسنٍ) على توهّمِ أنكَّ أدخلتَ الباءَ في خبرِ ليسَ، لكثرةِ دخولِها هاهنا(٩٣)، ولكنْ يُلاحظُ أنَّ الفرّاءَ قد خَلْطَ بينَهما، وجعلَ الظاهرتينِ شيئًا واحدًا سمّاهُ توهُّمًا، وأجازَهُ فيهما معًا، سواءٌ أكانَ التابعُ منصوبًا، والمتبوعُ مجرورًا، أم العكسُ.

ويشترطُ النّحاةُ لصحّةِ جوازِ عطفِ التوهّمِ في المجرورِ دُخولَ ذلكَ العاملِ المُتوهَّمِ، وصِحَّةَ المعنَى، قالَ سيبويهِ: " ومثلُه قولُ زهيرٍ:

بَدَا ليَ أنِّي لستُ مُدركَ ما مضَى   ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جائِيا

لمَّا كانَ الأوَّلُ تُستعملُ فيهِ الباءُ، ولا تُغيِّرُ المعنَى، وكانتْ ممَّا يلزمُ الأوّلَ نَووها في الحرفِ الآخرِ، حتَّى كأنَّهم قد تكلَّمُوا بها في الأوّلِ"(٩٤). وليسَ النّحاةُ جميعًا مُتّفقينَ على جوازِ هذا الضرْبِ من عطْفِ التَّوهُّمِ، فالمبرِّدُ منعَهُ وأنكرَهُ(٩٥)؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ مُحالٌ أنْ يُحذفَ(٩٦).

ثُمَّ إنَّ عطفَ التوهُّمِ في المجرورِ عندَهم قسمانِ؛ القسمُ الأوّلُ حسنٌ لكثرَةِ دخولِ ذلك العاملِ هناكَ، كالّذي وردَ في بابِ ليسَ، وبابِ ما المشبّهةِ بها، وبابِ إضافةِ الوصفِ إلى معمولِه، كقولِه:

فظلَّ طُهاةُ اللّحمِ ما بينَ مُنضِجٍ   صَفيفَ شِواءٍ قديرٍ مُعجَّلِ

بخفض قديرٍ على توهُّمِ أنَّ الصّفيفَ مجرورٌ بالإضافةِ، لجوازِ إضافةِ الوصفِ إلى معمولِه(٩٧).

والقسمُ الثاني ليسَ بحسنٍ لقلَّةِ دخولِ ذلكَ العاملِ، كقولُ الشاعرِ:

وما كنتُ ذا نيربٍ فيهمُ   ولا مُنمِشٍ فيهمُ مُنْمِلُ

بخفضِ منمِشٍ على توهّمِ دخولِ الباءِ في خبرِ كانَ. وهذا ليسَ بحسنٍ عندهم؛ لقلَّةِ دخولِ الباءِ على خبرِ كانَ، بخلافِ دخولِها على خبرَي ليسَ وما(٩٨).

ولعلّهُ من المُفيدِ أنْ يُشارَ هاهنا إلى أنَّ من النّحويّينَ من أثبتَ عطفَ التوهُّمِ في الاسمِ المرفُوعِ. فأبو حيّانَ عدَّ نحوَ: ما قامَ غيرُ زيدٍ وعمرٌو من عطفِ التوهُّمِ، وهو عندَ غيرِه مرفوعٌ عطفًا على معنَى زيدٍ، أي ما قامَ إلا زيدٌ وعمرٌو(٩٩)، وابنُ هشامٍ، أثبتَهُ أيضًا، مُستندًا إلى حُكمِ سيبويهِ على قولِ العربِ: " إنَّهم أجمعُونَ ذاهبونَ، وإنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ"(١٠٠)، بأنَّ ذلكَ غلطٌ منهُم، وذكرَ أنَّ مُرادَ سيبويهِ بالغلطِ هو ما عبَّرَ عنهُ غيرُه بالتّوهُّمِ، مُستأنسًا بإنشادِ سيبويهِ(١٠١) قولَ الشاعرِ:

بَدَا ليَ أنّي لستُ مُدركَ ما مضَى   ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جائيا(١٠٢)

وردَّ ابنُ هشامٍ تفسيرَ ابنِ مَالكٍ أنَّ مرادَ سيبويهِ بالغلطِ الخطأُ؛ مُذكّرًا أنَّه متى جُوِّزَ الخطأُ على العربِ زالتِ الثّقةُ بكلامِهم، وامتنعَ أنْ تُثْبَتَ النوادرُ، لإمكانِ أنْ يُقالَ في كلِّ نادرةٍ: إنَّ قائلَها غلطَ(١٠٣).

ومنهم مَنْ أثبتَ عطفَ التوهُّمِ في الاسمِ المنصوبِ، كالزّمخشَريِّ، الذي وجّهَ على ذلكَ قراءةَ قولِه تعالى: (فبشَّرنَاها بإِسْحقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يعْقُوبَ)(١٠٤) بنصبِ يعقوبَ(١٠٥). قالَ: " كأنَّه قيلَ: ووهبنَا لها إسحقَ ومن وراءِ إسحقَ يعقوبَ، على طريقةِ قولِه:

مشائيمُ ليسُوا مُصلحينَ عشيرةً   ولا ناعبٍ إلاّ بِبَينٍ غُرابُها(١٠٦)

وهذا البيتُ(١٠٧) ممَّا نصُّوا على أنَّه من العطفِ على التوهُّمِ(١٠٨).

ومنهم مَنْ أثبتَ عطفَ التوهُّمِ في الفعلِ مجزومًا، كتوجيهِ الخليلِ جزمَ (وَأَكُنْ) في قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: (فأصدَّقَ وأكُنْ من الصالحينَ)(١٠٩). قالَ سيبويهِ: "وسألتُ الخليلَ عن قولِه عزَّ وجلَّ: (فأصدَّقَ وأكُنْ من الصالحينَ)، فقالَ: هذا كقولِ زهيرٍ:

بَدَا ليَ أنّي لستُ مُدركَ ما مضَى   ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جائيا

فإنَّما جرُّوا هذا؛ لأنَّ الأوَّلَ قد يدخُلُه الباءُ، فجاؤوا بالثاني، وكأنَّهم قد أثبَتُوا في الأوّلِ الباءَ، فكذلكَ هذا لمّا كانَ الفعلُ الذي قبلَه قد يكونُ جزمًا، ولا فاءَ فيهِ تكلَّمُوا بالثاني، وكأنَّهم قد جزمُوا قبلَه، فعلى هذا توهَّمُوا هذا"(١١٠).

وكانَ رضيُّ الدين الاستراباذيُّ أحدَ من حملَ جزمَ أكنْ على التوهُّم، وناظرَها أيضًا بقولِ الشاعر: بَدَا ليَ أني ... البيت. ومن كلامه: " فلمَّا كانَ فاءُ السّببيَّة بعدَ الطلب واقعًا موقعَ المجزوم جازَ جزمُ المعطوفِ عليه، قالَ تعالى: (فأصَّدقَ وأكنْ) ... وهذا الّذي يُقالُ: إنَّه عطفٌ على التّوهُّم، كما في قولِه: بَدَا لي ... البيت جرُّوا الثانيَ لأنَّ الأوَّلَ قد تدخُلُه الباءُ، وجزمُوا الثانيَ لأنَّ الأوَّلَ قد يكونُ مجزومًا"(١١١).

وقالَ بعضُهم هو عطفٌ على محلِّ فأصدَّقَ: " لأنَّ موضعَه قبلَ دخولِ الفاءِ فيه جزمٌ، لأنَّه جوابُ التمنِّي، وجوابُ التّمنِّي إذا كانَ بغيرِ فاءٍ ولا واوٍ مجزومٌ؛ لأنَّه غيرُ واجبٌ، ففيه مضارعةٌ للشرطِ وجوابِه، فلذلكَ كانَ مجزومًا، كما يجزمُ جوابُ الشرطِ؛ لأنَّه غيرُ واجبٌ إذ يجوزُ أن يقعَ، ويجوزُ ألا يقعَ"(١١٢). وقد ردَّه ابن هشامٍ(١١٣).

ومن ذلكَ أيضًا ما قيلَ في توجيهِ قراءةِ قُنبُلٍ قولَهُ عزَّ وجلَّ: (إنَّه من يتَّقي ويَصْبِرْ فأنَّ اللهَ لا يُضيعُ أجرَ المُحسنينَ)(١١٤)، بإثباتِ الياءِ في يتَّقي وجزم يصبرْ. فقد قيلَ: إنَّ يصبرْ مجزومٌ معطوفٌ على يتَّقي، على توهُّمِ أنَّ مَن موصولةٌ متضمِّنةٌ معنى الشّرط، بدليلِ وقوعِ الفاءِ في الخبر، وأنَّ يتَّقي مجزومٌ بها(١١٥). وقالُوا في توجيهِها أيضًا: إنَّه حَذفَ الضمَّةَ لئلا تتوالَى الحركاتُ، أو نوى الوقفَ عليهِ، وأجرى الوصلَ مجرى الوقفِ(١١٦).

ومنهُ كذلكَ قولُ مَعْديكَرِب:

دعْني فأذهبَ جانبًا   يومًا وأكْفِكَ جانبا

على أنَّه عطفَ أكفِكَ على فأذهبَ، على توهُّمِ سقوطِ الفاءِ؛ لأنَّه قد يكونُ مجزومًا لو لم تكنِ الفاءُ موجودةً(١١٧).

ومن النُّحاةِ مَن أثبتَ عطفَ التوهُّمِ في الفعلِ منصوبًا. ومن ذلكَ توجيهُ قراءةِ بعضِهم قولَه عزَّ وجلَّ: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فيُدْهِنُوا)(١١٨). فقد وُجِّه نصبُ تُدهِنُوا على توهُّمِ أنَّه نطقَ بأنْ، أي ودُّوا أنْ تُدهِنُوا، ولا يجيءُ هذا الوجهُ(١١٩) إلاّ إذا جُعِلتْ لو مصدريَّةً بمعنى أنْ(١٢٠).

ومن ذلكَ أيضًا نصْبُ أطّلعَ في قراءةِ حفص وآخرينَ قولَه عزَّ وجلَّ: (لعلِّي أبلُغُ الأسبابَ أسبابَ السمواتِ فأطَّلعَ)(١٢١)، عطفًا على توهُّمِ أنَّ (أبلغُ)، وهوَ خبرُ لعلَّ، كانَ منصوبًا بأنْ، فكثيرًا ما يقترنُ خبرُ لعلَّ بأنْ في الشعرِ، وقليلاً في النثر(١٢٢). وأوردَ العكبريُّ وجهينِ لنصبِ أطّلعَ: الأوّل على جوابِ الأمرِ، أي: إنْ تَبْنِ لي أطّلعَ، والثاني على جوابِ لعلّ، إذ كانَ في معنى التمني(١٢٣).

ومن عطفِ التوهُّمِ في الفعلِ المنصوبِ على مذهبِ البصريَّةِ نحوُ: لأَلزمنَّكَ أو تُعطيَني حقِّي، وما تأتينا فتُحدِّثَنا، ولا تأكلْ سمكًا وتشربَ لبنًا، ونحوُه ممّا يكونُ فيه أنْ والفعلُ المنصوبُ في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على مصدرٍ مُتوَهَّمٍ في الكلامِ السّابقِ(١٢٤).

وعلى الرغم من كثرةِ العطفِ على التوهُّم وَفشْوِه في كلام العرب جعلَهُ بعضُهم غلطًا(١٢٥)، ونصَّ آخرونَ على أنَّه لا ينقاسُ، إلا أنَّهم في الوقتِ نفسِه نَدَبُوا أنفسَهم إلى الأَخْذِ بِهِ إنْ وَقعَ شَيءٌ مِن ذلكَ في كلامِ العربِ، وأمكنَ تخريجُهُ عليه(١٢٦).

(٨) الجزمُ على التوهُّم

وقفَ الفرّاءُ على قولِه تعالى: (قُلْ يَا أَهْلَ الكِتَابِ تَعَالَوا إِلَى كَلِمةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاّ نَعْبُدَ إلاّ اللهَ وَلا نُشْرِكَ بِه شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ)(١٢٧)، وذكرَ أنَّهُ يجوزُ رفعُ (نعبدُ)، وما بعدَها من العُطوفِ، " على نيّة: تعالَوا نتعاقدُ لا نعبدُ إلاّ اللهَ؛ لأنَّ معنَى الكلمةِ القولُ، كأنّكَ حكيْتَ تعالَوا نقولُ لا نعبدُ إلاّ اللهَ". وهو بهذا الوجهِ يُلغي عملَ (أنْ)، وكأنَّهُ يَعُدُّها تفسيريّةً، أو زائدةً، وإنْ لم يُصرّحْ بذلكَ، وفي كلتا الحالينِ يرتفعُ الفعلُ، وما بعدَهُ مما عُطِفَ عليهِ.

وذكرَ الفرّاءُ أيضًا أنّهُ يجوزُ (ولا نُشركْ)، و (ولا يتّخذْ)، بالجزمِ. ووجهُ الجزمِ التّوهُّمُ؛ توهُّمُ أنّهُ ليسَ في أوّلِ الكلامِ (أنْ)، وإذا كانَ الأمرُ كذلكَ كانَ (نعبدُ) مجزومًا؛ لكونِه واقعًا في جوابِ الطّلبِ، فصلَحَ بذلكَ جزمُ العُطوفِ على التوهُّم. قالَ: " ولو جَزَمْتَ العُطوفَ لَصلَحَ على التوهُّمِ؛ لأنَّ الكلامَ مجزومٌ، لو لم تكنْ فيهِ (أنْ)؛ كما تقولُ: تعالَوا لا نقُلْ إلاّ خيرًا"(١٢٨). وبناءً على هذا التوجيهِ فـ (أنْ) زائدةٌ، متوهّمٌ سُقوطُها، لا عملَ لها، والفعلُ بعدَها مجزومٌ بـ (لا) الناهيةِ.

وهذانِ التوجيهانِ ذكرَهُما الزّجّاجُ، ووجهُهُما عندَهُ واحدٌ، وهو أنَّ (أنْ) تفسيريّةٌ، بمعنَى (أَيْ)، لا عملَ لها، فيكونُ المعنَى مَعَ الرّفعِ: أيْ لا نعبدُ إلاّ اللهَ، ومَعَ الجزمِ: لا نعبدْ، " على جِهةِ النّهيِ، والمنهيُّ هو الناهي في الحقيقةِ، كأنّهُم نَهَوا أنفسَهم"(١٢٩).

ومنعَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ جزمَ (نعبد) على توهّمِ سقوطِ أنْ في أوّلِ الكلامِ؛ " لأنَّ التوهّمَ لا يحصلُ منه شيءٌ"، وذكرَ أنّهُ، وَفْقَ مذهبِ سيبويهِ، يجوزُ جزمُ (نعبدَ)، وما بعدَه، على أنْ تَكونَ (أنْ) تفسيريّةً، بمعنَى (أيْ)، وتكونُ (لا) جازمةً، وأمّا الرفعُ فلهُ وجهانِ عندَ النّحّاسِ؛ أحدُهما أنَّ (أنْ) تفسيريّةٌ، والثاني أنّها مُخفّفةٌ من الثقيلةِ، والتقديرُ: أنّه لا نعبدُ، كقولِهِ تعالى: (أَفَلا يَرَوْنَ أَلاّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً)(١٣٠).

وليسَ ببعيدٍ عندي أنْ يُحملَ الجزمُ على أنَّ (أنْ) تجزمُ الفعلَ، كما أنَّ (لم) تنصِبُهُ، كقراءةِ (أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ)(١٣١)، وذلكَ لغةٌ لبني صَباحٍ من ضَبّةَ، يجزمُونَ بـ (أنْ)(١٣٢)، كما ينصبُونَ بـ (لم)(١٣٣).

(٩) خفضُ ما بعدَ حتّى

قرَّرَ الفرّاءُ أنَّ لـ (حتّى) ثلاثةَ معانٍ في الأسماءِ. الأوّلُ وجوبُ خفضِ ما بعدَها، كأنْ يقعَ بعدَها اسمٌ، وليسَ قبلَها اسمٌ، يُعطفُ عليه ما بعدَها، نحو: (تمتّعُوا حتّى حينٍ)(١٣٤)، أو أنْ يقعَ بعدَها اسمٌ، والاسمُ الّذي قبلَها غيرُ مُشاكلٍ لهُ، ليصحَّ العطفُ عليه، نحو: أضمنُ القومَ حتّى الأَربُعاءِ، والمعنَى الثاني أنْ يكونَ ما قبلَها من

الأسماءِ عددًا يكثُرُ، ثمَّ يأتي بعدَ ذلكَ الواحدُ، أو العددُ القليلُ من الأسماءِ؛ فإنْ كانَ ما بعدَ (حتّى) قد وقعَ عليه من الخفضِ والرفعِ والنصبِ، ما قد وقعَ على ما قبلَ (حتّى)، فيجوزُ فيه الخفضُ، والإتباعُ لِما قبلَ (حتّى)، كقولكَ: قد ضُربَ القومُ حتّى كبيرُهم، وحتّى كبيرهم. والمعنى الثالثُ أنْ يكونَ ما بعدَها لم يُصبْهُ شيءٌ، ممّا أصابَ ما قبلَها، وحينئذٍ أوجبَ الفرّاءُ خفضَ الاسمِ، ومنعَ غيرَهُ، كقولكَ: هو يصومُ النهارَ حتّى اللّيلِ(١٣٥).

ثمَّ وقفَ الفراءُ بعدَ ذلكَ على رفعِ كُليبٍ وخفضه في قولِ الفرزدقِ:

فيا عجبًا حتى كُليبٌ تَسُبُّنِي　　　كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ

فوصفَ رفعَهُ بالجودةِ، وإنْ لم يكنْ قبلَهُ اسمٌ، وحملَ خفضَهُ على التوهُّمِ. وتفسيرُ ذلكَ أنَّ " الأسماءَ الّتي تصلحُ بعدَ حتَّى منفردةً، إنَّما تأتي من المواقيتِ، كقولكَ: أقمْ حتَّى الليلِ. ولا تَقولُ: أَضربُ حتَّى زيدٍ؛ لأنَّه ليسَ بوقتٍ؛ فلذلكَ لم يحسُنْ إفرادُ زيدٍ وأشباهه، فرُفعَ بفعله، فكأنَّهُ قالَ: يا عجبًا أتسبُّني اللئامُ حتَّى يسُبُّني كُليبيٌّ. فكأنَّهُ عطفَهُ على نيَّةِ الأسماءِ. والّذينَ خفضُوا، توهَّمُوا في كُليبٍ ما توهَّمُوا في المواقيتِ، وجعلُوا الفعلَ كأنَّهُ مُستأْنفٌ بعدَ كُليبٍ؛ كأنَّهُ قالَ: قدِ انْتهَى بيَ الأمرُ إلى كُليبٍ، فسكتَ، ثُمَّ قالَ: تَسُبُّني"(١٣٦).

والّذي ألجأَ الفرّاءَ إلى القولِ بالتّوهُّمِ في تفسيرِ الخفضِ أنّهُ ليسَ قبلَ (حتّى) اسمٌ مجرورٌ ليَصحَّ العطفُ عليه، وأنَّ (حتّى) ليسَتْ بمعنَى إلى، إذ ليسَ ما قبلَها مُفردًا من جنسِ ما بعدَها. وهذا ما جعلَ البغداديَّ يُحيلُ جوازَ الخفضِ، ولا يُجيزُ إلاّ الرفعَ(١٣٧).

(١٠) إجراءُ الضميرِ على ما هوَ لهُ

الأصلُ في عَوْدِ الضمائرِ أنْ تجريَ على ما هيَ لهُ، ويُطابقُ الفعلُ فاعلَهُ في التذكيرِ والتأنيثِ في العُرفِ والعادةِ، ولكنَّ هذه المطابقةَ ليستْ واجبةً في العربيةِ على الدَّوامِ. فكثيرًا ما يَنْفَسِحُ المجالُ في العربيّةِ للخروجِ على ذلكَ، فيُذكَّرُ الفعلُ، وفاعلُهُ مؤنَّثٌ، ويؤنَّثُ، وفاعلُهُ مذكَّرٌ. وقد وقفَ الفرّاءُ على مظاهرَ عديدةٍ، ممَّا لم يقعْ فيها التطابقُ بينَ الفعلِ، والفاعلِ من جهةٍ، وبينَ الضميرِ، وما يعودُ إليه من جهةٍ أخرَى، وناقشَ المسألةَ بإسهابٍ(١٣٨)، وشَطَرَ الحديثَ فيها ثلاثةَ أشطارٍ. الشطرُ الأوّلُ إذا وقعَ الفعلُ قبلَ الفاعلِ، كقوله تعالى: ﴿زُيِّنَ للَّذينَ كفَرُوا الحيَاةُ الدُّنْيا﴾(١٣٩). والشطرُ الثاني إذا وقعَ الفعلُ بعدَ ما هو فاعلٌ في المعنَى، وعادَ منهُ ضميرٌ غيرُ مطابقٍ للاسمِ المتقدّمِ، كقولِ الشّاعرِ(١٤٠):

فإنْ تعهَدي لامْرِئٍ لِمَّةً　　　فإنَّ الحوادثَ أَزْرَى بِها

فقالَ: أزرَى بها، ولم يقلْ: أزرينَ بها، ولا أزرتْ بها، والمتقدمُ، وهو الحوادثُ، جمعٌ. وذكرَ الفرّاءُ أنَّ الحوادثَ، وإنْ كانتْ جمعًا، فهي بمعنَى الحَدَثانِ، فيكونُ الضميرُ عائدًا إلى المعنَى؛ لأنَّ الحَدَثانَ واحدٌ مذكَّرٌ(١٤١).

والشطرُ الثالثُ، وهو ما يَعنينا في هذهِ المُباحثةِ؛ لكونِهِ محمولاً على التّوهُّمِ، إذا كانَ المتقدّمُ جمعًا، وعادَ إليهِ ممّا بعدَهُ مكنيٌّ، غيرُ مطابقٍ لهُ، كقولِ الرّاجزِ:

مِثلُ الفِراخِ نُتِقَتْ حَواصِلُهْ

فقالَ:حواصلُه، ولم يقلْ: حواصلُها. أقولُ: لقدْ أجازَ ذلكَ الفرّاءُ، وحملَهُ على التوهم، ووجهُ جوازِهِ عندَهُ، أنَّه رُوعيَ في عودِ الضميرِ اللفظُ، وليسَ المعنَى. وتفسيرُ ذلكَ أنَّ الفِراخَ، وإنْ كانَ جمعًا، فإنَّ صُورتَه اللفظيَّةَ تُشبِهُ صُورةَ المفردِ كالكتابِ والحجابِ، وأنَّه جمعٌ مكسّرٌ، لم يُبنَ على واحدِه؛ ولمّا كانَ الأمرُ كذلكَ سَاغَ فيه تَوهُّمُ الواحد. قالَ مُعقِّبًا على الرجزِ السابقِ: " وإنّما ذكّرَ؛ لأنَّ الفراخَ جمعٌ لم يُبنَ على واحدِه، فجازَ أنْ يُذهبَ بالجمعِ إلى الواحدِ"(١٤٢). وقد كانتْ عبارتُه، كما نقلَها عنهُ ابنُ منظورٍ، أدلَّ على حملِ المسألةِ على التوهُّمِ. جاءَ في (اللسانِ) نقلاً عن الفرّاءِ معُلّقًا على قولِ الحُطيئةِ:

لِزُغْبٍ كَأَولادِ القَطا رَاثَ خَلْفُها   عَلَى عَاجِزَاتِ النُّهْضِ حُمْرٍ حَواصِلُهْ

"الهاءُ ترجعُ إلى الزّغبِ دونَ العاجزاتِ، التي فيهِ علامةُ الجمعِ؛: " لأنَّ كلَّ جمعٍ بُنِيَ على صُورةِ الواحدِ، سَاغَ فيهِ توهُّمُ الواحدِ، كقولِ الشّاعرِ:

مِثلَ الفِراخِ نُتِقَتْ حَواصِلُهْ

لأنَّ الفِراخَ ليسَ فيهِ علامةُ الجمعِ، وهو على صُورةِ الواحدِ، كالكتابِ والحجابِ"(١٤٣).

وأمَّا إذا كانَ الجمعُ، قد بُنِيَ على صُورةِ واحدِه، كأنْ يكونَ أحدَ جمعَي السلامةِ؛ المذكّرِ والمؤنَّث، فلا يَجُوزُ توهُّمُ الواحدِ، وَوَجبتِ المُطابقةُ، وامتنعَ أنْ يَجرِيَ الضميرُ على غيرِ ما هوَ لهُ. قالَ معلّقًا على قولِ الشّاعرِ:

أَلا إنَّ جِيرانَ العَشيَّةِ رَائِحُ   دَعتْهُمْ دَواعٍ من هَوًى وَمنازِحُ

"فقالَ: رائح، ولم يقلْ رائحونَ؛ لأنَّ الجيرانَ قد خرجَ مَخرجَ الواحدِ من الجمعِ، إذْ لم يُبن جمعُهُ على واحدِه. فلو قلتَ: الصالحونَ، فإنَّ ذلكَ لم يجُزْ؛ لأنَّ الجمعَ منه قد بُنِيَ على صُورةِ واحدِه. وكذلكَ الصالحاتُ نقولُ، ذاكَ غيرُ جائزٍ؛ لأنَّ صُورةَ الواحدةِ في الجمعِ، قد ذهبَ عنه توهُّمُ الواحدةِ، ألا ترى أنَّ العربَ تقولُ: عندي عشرونَ صالحونَ، فيرفعونَ، ويقولونَ: عندي عشرونَ جيادًا، فينصبونَ الجيادَ؛ لأنَّها لم تُبنَ على واحدِها، فذُهبَ بِها إلى الواحدِ، ولم يُفعلْ ذلكَ بالصالحينَ"(١٤٤).

وممّا يُعدُّ شاهدًا - ممّا ذكرَهُ الفرّاءُ - على جوازِ عودِ الضميرِ مُذكّرًا على جمعِ التكسيرِ، قولُهُ تعالى: (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ)(١٤٥)، فقالَ: (بطونِه)، ولم يقُلْ: (بطونِها). ومثلُ ذلكَ قولُ الشّاعرِ:

وَلا تَذهَبَنْ عيْنَاكَ في كُلِّ شَرمَحٍ   طُوَالٍ فَإِنَّ الأَقْصَرِينَ أَمَازِرُهْ

فقالَ: (أمازِرُهْ)، ولم يقلْ: (أمازرُهم)(١٤٦).

(١١) اجتماعُ الشّرط والقسم

إذا دخلتْ لامُ القَسم على الجزَاءِ صُيِّرَ فعْلُ الشرط ماضيًا، واقترنَ جوابُ الجزاءِ بما يقترنُ بهِ جوابُ اليمينَ؛ إمّا بلام، وإمّا بـ (لا)، وإمَّا بـ (مَا)، وإمّا بـ (إنَّ). وإذا جاءَ مضارعًا جازَ ذلكَ وجازَ جزمُهُ عندَ الفرّاءِ، نحو: لئنْ تقمْ أقمْ، ومعنى هذا أنَّ الفرّاءَ جوّزَ أنْ يُجعلَ الجوابُ - سواءٌ أكانَ فعلُ الشرط ماضيًا أم مُضارعًا - للشرطِ لا لليمين، وإنْ تقدّمَ اليمينُ، فيُستغنَى بجوابِ الشرطِ عن جوابِ القسم. وقد وقفَ الفرّاءُ على بعضِ ما وردَ عنِ العربِ من ذلكَ، ممّا وقعَ فيهِ جوابُ الشرطِ مضارعًا مجزومًا، وفعلُ الشرطِ ماضيًا، وهو قولُهُ:

لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتُهُ اليومَ صادقًا أَصُمْ في نَهارِ القيظِ للشَّمسِ باديا
وَأَرْكَبْ حمارًا بينَ سَرجٍ وَفَـــرْوَةٍ وَأُعْرِ منَ الخَاتَامِ صُغرَى شِمَاليــا

وقولُ الأعشى:

لَئِنْ مُنِيْتَ بِنَا عنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنَا مِنْ دمَاءِ القَوْمِ نَنْفَتِلُ

فبدا هذا للفراءِ مُخالفًا للوجهِ الّذي ينبغي أنْ يكونَ عليهِ الكلامُ، ولكنَّ هذه المخالفةَ مُبرَّرةٌ بتوهُّمِ إلغاءِ لامِ اليمينِ، كأنَّها لكثرةِ لُزومِها (إنْ) الشرطيَّةَ صارتْ بمنزلةِ (إنْ). قالَ مُعقِّبًا على الشّعرِ السّابق: " فألقى جوابَ اليمينِ منَ الفعلِ، وكأنَّ الوجهَ في الكلامِ أنْ يقولَ: لَئِنْ كانَ كذا لآتينَّكَ، وتوهَّمَ إلغاءَ اللامِ كمَا قالَ الآخرُ:

فَلا يَدْعُني قَومي صَرِيحًا لِحُرَّةٍ لئِنْ كُنتُ مقتولاً وَيَسلمُ عامِرُ

فاللامُ في (لَئِنْ) ملغاةٌ، ولكنَّها كثُرتْ في الكلامِ حتّى صارتْ بمنزلةِ (إنْ)... وقالَ الأعشى: ... فجزمَ (لا تُلْفِنَا)، والوجهُ الرفعُ، كما قالَ اللهُ تعالى: (لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ)(١٤٧)، ولكنّهُ لمّا جاءَ بعدَ حرفٍ يُنوى بهِ الجزمُ، صُيِّرَ جزمًا جوابًا للمجزومِ، وهو في معنَى رفعٍ(١٤٨).

وكانَ الفرّاءُ قد ناقشَ الظاهرةَ نفسَها بَعْدًا، من غيرِ أنْ يحملَها على التوهُّمِ، وذكرَ أنَّ الشّاعرَ رُبَّما جزمَ بـ (لَئِنْ)؛ لأنّها " إنْ التي يجازَى بها، زيدَتْ عليها لامٌ"(١٤٩).

وممّا يُعدُّ شاهدًا على جعلِ الجوابِ للشرطِ، لا للقسمِ، قولُ الشّاعرِ:

لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيا عَلَيَّ كَمَــا أَرَى تَبَارِيحَ مِــنْ لَيلَى فَلَلْمَوْتُ أَرْوَحُ

ووقفَ ابنُ هشامٍ على رأيِ الفرّاءِ في إجازةِ أنْ يُجابَ الشرطُ مَعَ تقدُّمِ القسمِ عليهِ، وردَّه، وذهبَ إلى أنَّ اللامَ في النصوصِ السابقةِ زائدةٌ، وليستْ هيَ اللامَ الموطّئةَ للقسمِ، إذ لو كانتْ هيَ، لم يُجبْ إلاّ القسمُ(١٥٠). وذهبَ بعضُهم إلى أنَّ جزمَ الجوابِ فيما سبقَ ضرورةٌ شعريّةٌ(١٥١). وتبعَ الفرّاءَ ابنُ مالكٍ في جوازِ جعلِ الجوابِ للشرطِ مَعَ تقدّمِ القسمِ(١٥٢).

(١٢) إضافةُ الشيءِ إلى نفسه

منَ الأصولِ الثابتةِ عندَ الفَرّاءِ جوازُ إضافةِ الشيءِ إلى نفسه، إذا اختلفَ اللفظانِ، كقولِه تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليَقِينِ)(١٥٣)، و قولِه: (وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوا)(١٥٤)، فإذا اتّفقَا امتنعَتِ العربُ عن الإضافةِ، فلم تقلْ: هذا حقُّ الحقِّ، ولا يقينُ اليقينِ. ووجهُ جوازِ ذلك أنَّ العربَ يتوهَّمُونَ أنَّه إذا اختلفَ المتضايفانِ في اللفظِ أنَّهما مختلفَانِ في المعنَى(١٥٥).

ومُحالٌ إضافةُ الشيءِ إلى نفسه عندَ البصريِّينَ؛ " لأنَّ معنَى الإضافةِ في اللّغةِ ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ، فمُحالٌ أنْ يُضمَّ الشيءُ إلى نفسِهِ"(١٥٦)، أو " لأنَّ الإضافةَ إنَّما يُرادُ بِها التعريفُ والتخصيصُ، والشيءُ لا يتعرَّفُ بنفْسِهِ"(١٥٧).

(١٣) تذكيرُ أيٍّ وكلتا

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ العربَ تُجيزُ في أيٍّ التذكيرَ والتأنيثَ، والمعنَى التأنيثُ، وجعلَ منهُ قولَهُ عزَّ وجلَّ: (وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ)(١٥٨)، وقولَهُ: (فِي أَيِّ صُورَةٍ)(١٥٩)، وأنَّهُ يجوزُ في الكلامِ: بأيَّةِ أرضٍ، وفي أيَّةِ صُورةٍ، كما ذكرَ أيضًا أنَّهُ يجوزُ تذكيرُ الفعلِ، إذا جاءَ بعدَها، وإنْ كانتْ هاءُ التأنيثِ مُدخلةً فيها، فيجوزُ في أيَّتُها قالتْ ذاكَ، أنْ تقولَ: أيَّتُها قالَ ذلكَ، وفسَّرَهُ في ضوءِ التَّوهُّمِ؛ توهُّم سُقوطِ هاءِ التأنيثِ، إذ جازَ إدخالُها في (بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ). وذكرَ كذلكَ أنَّ العربَ تفعلُ ذلكَ أيضًا في كِلتا، وأنَّه يجوزُ أنْ يُقالَ للاثْنَتَيْنِ: كِلاهما وكلتاهما، مُحتجًّا بقولِ الفرزدقِ:

كِلا عَقِبيْهِ قدْ تَشَعّبَ رَأْسُها   مِنَ الضَّربِ في جَنْبَيْ ثَفَالٍ مُباشِرِ(١٦٠)

وممّا يُعدُّ شاهدًا على جوازِ تذكيرِ (كلتا) قولُ الشّاعرِ:

يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا   إِلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ(١٦١)

وذكرَ ابنُ عصفورٍ أنَّ تذكيرَ (كلتا) من تذكيرِ المؤنّثِ حملاً على المعنى للضّرورةِ، فكأنّهُ قالَ في البيتِ الثاني: بقُربى الشَّخصينِ(١٦٢). ويُمكنُ لنا أنْ نحملَ ذلكَ على أنّهُ استُغنِيَ بكليهما عن كلتيهما، كما يُستغنَى بـ (تَرَكَ) عن (وَدَعَ)، وهو مذهبُ ابنِ مالكٍ(١٦٣).

(١٤) مجيءُ الواوِ بعدَ إلاّ

ذكرَ النُّحاةُ أنَّ الواوَ تأتي زائدةً للتأكيدِ في الجملةِ، بعدَ إلاّ، وأنَّ الكلامَ يصحُّ إنْ كانتْ فيهِ أو لم تكنْ(١٦٤).
وقدْ نصَّ الفراءُ على مواضعِ مجيءِ الواوِ بعدَ إلاّ، كما نصَّ على المواضعِ التي لا تصحُّ إلا بطرحِ الواوِ، وقرَّرَ ابتداءً أنَّ الكلامَ في النّكرةِ إذا كانَ تامًّا، فإنَّه يصحُّ بالواوِ وبغيرِها، وجعلَ من ذلكَ قولَهُ تعالَى: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ)(١٦٥)، وقولَهُ في موضعٍ آخرَ: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاّ لَهَا مُنْذِرُونَ)(١٦٦)، وماثلَه بنحوِ قولِكَ: ما رأيتُ أحدًا إلاَّ وعليهِ ثيابٌ، أو إلاّ عليهِ ثيابٌ، وذكرَ أنَّ ذلكَ جائزٌ في "كلِّ اسمِ نكرةٍ جاءَ خبرُهُ بعدَ إلاَّ، والكلامُ في النكرةِ تامٌ"، وأمَّا إنْ كانتِ النكرةُ معمولةً لناقصٍ، كظنَّ وأخواتِها، وكانَ وأشباهِها، وإنَّ وأخواتِها، فلا

يصحُّ الكلامُ إلاَّ بطرحِ الواوِ، نحو: ما أظنُّ درهمًا إلاَّ كافيَكَ، ولا يصحُّ: إلاَّ وهوَ كافيكَ؛ لكونِ الظنِّ بحاجةٍ إلى شيئينِ، وأنَّ الاعتراضَ بالواوِ يُصيِّرُ الظنَّ كالمكتفي باسمٍ واحدٍ.

واستثنَى الفرّاءُ من هذه النواقصِ ليسَ، وأجازَ فيها خاصّةً أنْ يكونَ الكلامُ بالواوِ وبطرحِ الواوِ؛ فأجازَ: ليسَ أحدٌ إلاَّ ولهُ معاشٌ، أو إلاَّ لهُ مَعاشٌ، والمسوِّغُ هو التوهُّمُ؛ توهُّمُ تمامِ الكلامِ" بليسَ وبحرفِ نكرةٍ، ألا ترَى أنَّكَ تقولُ: ليسَ أحدٌ، وما من أحدٍ فجازَ ذلكَ فيها، ولم يَجُزْ في أظنُّ، ألا ترَى أنَّكَ لا تقولُ: ما أظنُّ أحدًا"(١٦٧).

وما ذهبَ إليه الفرّاءُ من جوازِ إثباتِ الواوِ مَعَ ليسَ خاصّةً، على توهُّمِ تمامِ المعنى بها وبالنّكرةِ، يؤُولُ إلى صحّةِ نحو: ليسَ أحدٌ، كلامًا تامًّا مُفيدًا في السَّعَةِ، ومعنَى هذا أنّه يُجيزُ أنْ يقترنَ خبرُها الجملةُ بالواوِ تشبيهًا بالجملةِ الحاليّةِ، وأنْ يُحذفَ هذا الخبرُ بلا قرينةٍ. وهاتانِ مسألتانِ مُختلَفٌ فيهما(١٦٨).

أمَّا حذفُ خبرِها، فمن النّحاةِ من أجازَهُ في الضرورةِ الشعريّةِ، كقولِ الشّاعرِ:

ألا يَا لَيلَ وَيْحكِ خبِّرينَا　　فأمَّا الجُودُ منْكِ فلَيْسَ جُودُ

أي ليسَ فليسَ جودٌ موجودًا. ومنهم من أجازَهُ اختيارًا بشرطِ أنْ يكونَ اسمُها نكرةً عامّةً، نحو: ليسَ أحدٌ، أي: هُنا، وذكرَ السيوطيُّ من هؤلاءِ الفرّاءَ وابنَ مالكٍ.

وأمّا اقترانُ خبرِها الجملةِ بالواوِ حملاً على الحاليّةِ، فذلكَ جائزٌ عندَ الأخفشِ، وابنِ مالكٍ، كقولِه:

لَيْسَ شَيْءٌ إلاّ وَفيهِ إذَا مَا　　قَابَلَتْهُ عَيْنُ البَصيرِ اعْتبَارُ

والجمهورُ منعُوا ذلكَ وأنكرُوه، وتأوّلُوه؛ إمّا على حذفِ الخبرِ ضرورةً، والجملةُ حالٌ، أو على زيادةِ الواوِ(١٦٩).

(١٥) زيادةُ لكنْ في جوابِ لمّا

ذكرَ الفرّاءُ أنّ العربَ رُبّما أدخلَتْ لكنْ على جوابِ لمّا، وجعلَ منهُ أنْ يقولُ الرجلُ: لمّا شتَمَني لكنْ أثِبُ عليه. واعتلَّ لجوازِه بتوهُّمِ أنَّ ما قبلَ لكنْ فيه جوابُ لمّا، والكلامُ بلكنْ مُستأنفٌ. قالَ مُعلّقًا على قوله تعالى: (فلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ)(١٧٠): " جوابٌ. ورُبّما أدخلت العربُ في مثلها الواوَ، وهيَ جوابٌ على حالِها؛ كقوله في أوّلِ السُّورة:(فلَمَّا ذَهَبُوا به وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْه)(١٧١)، والمعنى - واللهُ أعلمُ -: أوحينا ... ومثلُه في الكلامِ: لمَّا أتاني وأثِبُ عليه، كأنّهُ قالَ: وثبْتُ عليه. وربّما أدخلت العربُ في جوابِ لمّا لكنْ. فيقولُ الرجلُ: لمّا شتمَني لكن أثِبُ عليه، فكأنَّهُ استأنفَ الكلامَ استئنافًا، وتوهَّمَ أنَّ ما قبلَهُ فيه جوابُهُ"(١٧٢).

فالفرّاءُ هاهنا في سياقِ بحثِه عن جوابِ لـ (لمَّا) في قولِهم: لمّا شتمَني لكن أثِبُ عليه، تحتملُ عبارتُهُ وجهينِ: الأوّلُ أنّ لكنْ حرفُ استدراكٍ واستئنافٍ، والجواب محذوفٌ، على توهُّمِ أنَّ ما قبلَها دلَّ عليه، وكأنَّ

التقديرَ: لمّا شتمَني فعلتُ كذا وكذا. لكنْ وثبتُ عليه، وامتنعَ أنْ يكونَ: أثبُ عليه، هو الجوابَ؛ لما يترتّبُ عليه من القولِ بزيادةِ لكنْ؛ لأنَّ الذي يقعُ زائدًا هاهنا هو الواوُ(١٧٣)، إلاّ أنْ يُحملَ ذلكَ على توهُّمِ زيادتِها، كما تُزادُ الواوُ، والتقديرُ: لمّا شتمَني وثبتُ عليه، وذلكَ الوجهُ الثاني الذي قد يكونُ مرادًا من عبارةِ الفرّاءِ.

وذكرَ النّحاةُ، على خلافٍ بينَهم، أنَّ جوابَ (لمّا) يكونُ فعلاً ماضيًا مُثبتًا، أو فعلاً ماضيًا منفيًا، أو فعلاً ماضيًا مقرونًا بالفاءِ، أو فعلاً مُضارعًا مُثبتًا، أو فعلاً مضارعًا منفيًا بـ (لم)، أو جملةً اسميّةً مقرونةً بالفاءِ أو مقرونةً بإذا الفجائيّةِ، أو محذوفًا(١٧٤).

(١٦) إدخالُ إمّا على أو والعكسُ

الأصلُ عندَ الفرّاءِ ألاّ تدخلَ (إمَّا) على (أو)، أو تدخلَ (أو) على (إمّا)، وذكرَ أنَّ العربَ ربَّما فعلتْ ذلكَ، فيقولونَ: عبدُ اللهِ إمَّا جالسٌ أو ناهضٌ، ومنهُ قراءةُ أُبيٍّ: (وَإِنَّا وَإِيَّاكُمْ لإمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ)(١٧٥)، بوضعِ (أو) في موضعِ (إمّا)، ويقولونَ: عبدُ اللهِ يقومُ وإمّا يقعدُ، وقالَ الشّاعرُ:

تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُها وَإمّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُها

بوضعِ (وإمّا) موضعَ (أو)، وذكرَ أنَّ العلّةَ في ذلكَ هي تآخي (إمّا) و(أو) " في المعنى على التوهُّم"، وأنَّ هذا التوهُّمَ يكادُ يكونُ سائغًا " إذا طالت الكلمةُ بعضَ الطولِ، أو فرقتَ بينَهما بشيءٍ، هُنالكَ يجوزُ التوهُّمُ؛ كما تقولُ: أنتَ ضاربُ زيدٍ ظالمًا وأخاهُ؛ حينَ فرقْتَ بينَهما بـ (ظالم) جازَ نصبُ الأخِ، وما قبلَهُ مخفوضٌ"(١٧٦).

ويتبدّى من كلامِ الفرّاءِ أنَّ الأصلَ أنْ تكرّرَ (إمّا)، وأنّه يجوزُ استعمالُ (أو) بدلاً من الثانيةِ، وأنّه قد تنفردُ (إمّا)، من غيرِ أنْ تُذكرَ (إمّا) قَبْلاً، وتكونَ، حينئذٍ، بمعنى (أو)، وأنَّ ما وردَ من ذلكَ قليلٌ، بدليلِ قولِهِ: " ورُبّما فعلتِ العربُ ذلكَ".

ويتّكئُ الفرّاءُ؛ لتبريرِ هذا التبادُلِ بينَ (أو) و(إمّا) في الاستعمالِ، على أمرينِ. الأوّلُ أنَّ كلتا الأداتينِ تكونُ بمعنى الشكِّ، والإباحةِ، والتخييرِ، والإبهامِ(١٧٧)، ولمّا كانَ الأمرُ كذلكَ، جازَ توهُّمُ ما في إحداهما في الأُخرى، فتُستعملَ (أو) مَعَ (إمّا)، والمرادُ بها (إمّا)، وتُفردَ (إمّا)، والمُرادُ بها (أو). والأمرُ الثاني طولُ الكلامِ بعضَ الطولِ، أو الفصلُ، والتفريقُ بينَ المحمولِ على التوهّمِ، والمحمولِ عليه، وقد ألحَّ الفرّاءُ في غيرِ هذا الموضعِ على هذا المُسوّغِ، ووجّهَ في ضوئِه بعضَ ما خرجَ على أصلِه، وأشكلَ، قالَ: " كُلُّ معنًى احتملَ وجهينِ، ثُمَّ فرَّقتَ بينَهما بكلامٍ، جازَ أنْ يكونَ الآخرُ مُعربًا بخلافِ الأوَّلِ. من ذلكَ قولُكَ: ما أنتَ بمُحسنٍ إلى مَنْ أحسنَ إليكَ، ولا مُجملاً، تنصبُ المجملَ، وتخفضُهُ؛ الخفضُ على إتباعِهِ المُحسنَ، والنَّصبُ أنْ تتوهَّمَ أنَّكَ قلتَ: ما أنتَ مُحسنًا"(١٧٨).

والعجيبُ أنْ ينسبَ ابنُ هشام إلى الفرّاءِ أنَّه يُجيزُ حذفَ (إمّا) الأولى لفظًا، والاكتفاءَ بالثانيةِ، وأنَّهُ يقيسُ ذلكَ، فيُجيزُ زيدٌ يقومُ وإمّا يقعدُ. قالَ: " وقد يُستغنَى عن الأولى لفظًا، كقوله... وقوله:

تُلِمُّ بـدارٍ قــد تَقادمَ عَهدُها   وإمــّا بأمــواتٍ ألــمَّ خيلُهـــا

أي إمّا بدارٍ، والفرّاءُ يقيسُهُ، فيُجيزُ: زيدٌ يقومُ وإمّا يقعدُ"⁽¹⁷⁹⁾.

وتعقيبُ الفرّاءِ على البيتِ نفسه، بقوله: " فوضعَ (وإمّا) موضعَ (أو) "، ليسَ فيه ما يُنبئُ أنّهُ يُريدُ حذفَ (إمّا)، وأنَّ المعنى: تُهاضُ إمّا بدارٍ، أو أنَّهُ يُجيزُ ذلكَ، ويقيسُهُ، كما ذكرَ ابنُ هشام، وإنّما أرادَ الفرّاءُ أنَّ العربَ رُبَّما تُفردُ (إمّا)، من غيرِ أنْ تذكرَ الأُولى سابقةً، على إرادةِ معنَى (أو)، وغيرُ شكٍّ أنَّ تعقيبَهُ السابقَ يُفصحُ عن ذلكَ، كما يُفصحُ عنهُ صريحًا قولُ الهرويِّ: " وقالَ الفرّاءُ: قد أفردتِ العربُ (إمّا) من غيرِ أنْ تذكرَ (إمّا) سابقةً، وهي تعني بها (أو)، وأنشدَ:

تُلِمُّ بِــدارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُها   وإمّــا بِأَمْــواتٍ أَلَــمَّ خَيَــالُهــا

أرادَ: أو بأمواتٍ"⁽¹⁸⁰⁾؛ وقولُ البغداديِّ مُعقِّبًا على الشّعرِ السابقِ: " ولم يُنشدْهُ الفرّاءُ لهذا. أي مجيءِ (أمّا) بالشّعرِ غيرَ مسبوقةٍ بمثلِها فتُقدّرُ. بل جعلَ (إمّا) نائبةً عن (أو)، ولا حذفَ في الكلامِ"⁽¹⁸¹⁾.

وتابعَ بعضُ النّحاةِ الفرّاءَ، فأجازَ أنْ يُستغنَى بـ (أو) عن (إمّا) الثانيةِ، من غيرِ أنْ يَحْملَ ذلكَ على التوهُّم⁽¹⁸²⁾، وأمّا انفرادُها وعدمُ تكرارِها، وإجراؤُها مُجرَى (أو)، فذلكَ ما لا يجوزُ عندَ البصريّينَ، وما وردَ منهُ، فهو على أنَّ مثلَها محذوفٌ من أولِ الكلامِ، وهو الأجودُ عندَ البغداديِّ؛ " لأنّهُ حَمْلٌ على الكثيرِ الشائعِ⁽¹⁸³⁾. وفي ظنّي أنَّ الأجودَ جعلُ (إمّا) نائبةً عن (أو)؛ لسلامتِهِ من التقديرِ.

(١٧) تعريفُ العددِ المركّبِ

أجازَ الفرّاءُ تعريفَ جُزأَيِ العددِ المركّبِ مُتمسّكًا بحُجّةِ توهُّمِ انْفصالِ العددِ الأوّلِ منَ العددِ الثاني. قالَ: " ويجوزُ ما فعلتِ الخمسةَ العشرَ، فأدخلتَ عليهما الألفَ واللامَ مرّتينِ؛ لتوهُّمهم انفصالَ ذا من ذا في حالٍ"⁽¹⁸⁴⁾. ولعلَّ ما ألجأَهُ إلى التمسُّكِ بهذه الحجّةِ لتقريرِ هذا التقعيدِ أنَّ العددَينِ إذا رُكِّبَ أحدُهما مَعَ الآخَرِ تَنَزَّلا منزلةَ الاسمِ الواحدِ، فامتنعَ عندئذٍ أنْ يُجمعَ فيهِ بينَ علامتي تعريفٍ، إلاَّ أنْ يُظنَّ أنَّ التعريفَ قد لحقَ الاسمينِ قبلَ حالةِ التركيبِ.

والأصلُ عندَ الفرّاءِ أنْ تدخلَ الألفُ واللامُ في العددِ الأوّلِ فقطْ، فيُقالُ: ما فعلتِ الخمسةَ عشرَ درهمًا، ولكنّهُ أجازَ إدخالَهما في العددَينِ والتفسيرِ (التمييز) أيضًا، فيُقالُ: ما فعلتِ الخمسةَ العَشرَ الدرهمِ⁽¹⁸⁵⁾، بناءً على مذهبِهِ في جوازِ تعريفِ التمييزِ⁽¹⁸⁶⁾. فتحصّلَ للفرّاءِ في المسألةِ ثلاثةُ آراءٍ، وهي آراءٌ أشارَ إليها الأنباريُّ في (إنصافه)، ونسبَها للكوفيّينَ، وذكرَ أنَّ البصريّينَ لا يجيزونَ منها إلاّ وجهًا واحدًا، وهو أنْ تدخلَ الألفُ واللامُ على صدرِ العددِ فقطْ، وردَّ باقيَ آراءِ الكوفيّينَ، مُحتجًا بأنَّ ما حكوه عن العربِ، ليسَ لهم فيهِ حجّةٌ؛ لقلّتهِ في الاستعمالِ، وبُعدِهِ عن القياسِ⁽¹⁸⁷⁾.

ونقلَ أبو حيّانَ في (ارتشافِ الضَّرَب) أنَّ الأخفشَ حكَى أنَّ بعضَ العربِ يقولُ: الخمسةَ عَشَرَ الدّرهمَ، بإدخالِ الألفِ واللامِ على صدرِ العددِ والتمييزِ، وأنَّ الفرّاءَ سوّغَ قياسَه(١٨٨). وبناءً على ذلكَ يكونُ في هذهِ المسألةِ للفراءِ أربعةُ آراءٍ.

ثانيًا. التوهّمُ غيرُ المقبول

وهذا قسمٌ آخرُ من أقسامِ التوهّم عندَ الفرّاء، وجّهَ في ضوئه جملةً من المسائل، غيرَ أنَّ هذا النوعَ مردودٌ عندَهُ، مرفوضٌ، وهو من الخطأِ والغلطِ الذي لا يُعوّلُ عليهِ، ولا تُبنى عليهِ الأصولُ. وممّا جاءَ لديهِ من هذا النمطِ:

(١) إعرابُ الجمعِ المكسَّرِ بالحروف

منعَ الفرَّاءُ أنْ يُعرَبَ ما انتهَى بياءٍ ونونٍ، ممّا كانَ جمعًا مُكسَّرًا، إعرابَ جمعِ المذكّرِ السّالمِ، نحو: الشياطِين، وما أشبهَها، وعدَّ ما جاءَ منهُ عنِ العربِ وَهْمًا، وغَلَطًا.

فقدْ وقفَ على قراءةِ الحَسَنِ والأعمشِ(١٨٩): (وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّياطُونَ)(١٩٠)، في مَوضعَين، في كتابه (معاني القرآن)، وحَملَ هذهِ القراءةَ في الموضعِ الأوّلِ على الوَهْمِ(١٩١)، من غيرِ أنْ يُفسِّرَ ذلكَ، ولعلَّهُ يريدُ أنَّ مَن قرأَ بها شبّهَ زيادتي الجمعِ المكسَّرِ بزيادتي الجمعِ المُسلَّم، فوقعَ في الوهمِ المحمولِ على الغلط، وهذا ما أفصحَ عنهُ كلامُهُ في الموضعِ الثاني، إذْ عدَّ صراحةً أنَّ مُعاملةَ الشياطينِ مُعاملةَ جمعِ المُذكّرِ السالمِ من الغلط، وأنَّ هذا الغلطَ مُبرَّرٌ بالظّنِّ، أيِ التوهُّم؛ ظنَّ أنّها بمنزلةِ المسلمينَ نصبًا وجرًّا، والمسلمونَ رفعًا. وهذا كلامُهُ: " وقولُه: ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشّياطِينُ ﴾ ترفعُ بالنونِ. قالَ الفرّاءُ: وجاءَ عنِ الحَسَنِ (الشّياطونَ)، وكأنّه من غلطِ الشيخِ، ظنَّ أنّه بمنزلةِ المسلمينَ والمسلمونَ"(١٩٢).

وقدْ كانتْ هذه القراءةُ أيضًا موضعَ نقاشِ غيرِ الفرّاءِ من النُّحاة، فاختلفتْ أجوبتُهم فيها نَقْدًا وَدِفاعًا. فمِنهم مَن حملَها على التوهُّم، ومِنهم مَن جعلَها غلطًا، ومِنهم مَن قَبِلَها.

فممَّن حملَها على جهةِ التوهُّمِ أبو عبدِ اللهِ السلسيليُّ، الّذي رأى أنَّ وجهَ إعرابِ الشّياطينِ بالحروفِ، أنَّهم شبّهُوا زيادتي الجمعِ المكسَّرِ بزيادتَي الجمعِ المُسلَّم، وأنَّهم نقلُوها من إعرابِ الحركاتِ، إلى إعرابِ الحروفِ، غيرَ أنَّ هذا التشبيهَ من التشبيهاتِ البعيدةِ، الّتي تقعُ على جهةِ التوهُّمِ(١٩٣).

وممّن جعلَها غلَطًا الزَّجّاجُ. فقد قرَّرَ أنَّها غلطٌ مِن الحَسَنِ، وعندَ جميعِ النَّحْويِّينَ، وأنَّها مخالفةٌ للمُصْحَفِ(١٩٤)، وتابعَه أبو جعفرٍ النّحاسُ، نقلاً عن المبرّدِ، مستدلاً الأخيرُ بأنَّ الحسنَ قد قرأَ مَعَ النّاسِ: (وَإِذَا خَلَوا إِلَى شَياطِينِهِمْ)(١٩٥)، وأنَّ هذا لو كانَ بالواوِ في موضعِ الرّفعِ، لوجَبَ حذفُ النونِ للإضافةِ(١٩٦).

وفي المقابلِ قبلَ هذه القراءةَ آخرونَ، ودافعُوا عنها، والتَمسُوا لها وجهًا، تُحمَلُ عليه. ومِن هؤلاءِ النّضرُ بنُ شُميلٍ، الّذي رأى أنَّ الاحتجاجَ بكلامِ رؤبةَ، ليسَ بأَوْلى من الاحتجاج بهذِه القراءةِ، مَعَ العلمِ بأنَّها لو لم تُسمعْ لم يُقرأْ بها، إلا أنَّ النّضرَ عادَ، وحملَها على التوهُّمِ، حينَما جعلَها أشبهَ بما نقلَه يُونُسُ عن أعرابيٍّ، سَمعَهُ يقولُ: دخلتُ بساتينَ من ورائِها بساتونَ(١٩٧).

وممَّن قَبِلَها من غيرِ أنْ يحملَها علىالتَّوَهُّم، أبو فيدِ مؤرِّجُ السّدوسيُّ، مقيّدًا ذلكَ القبولَ بوجوب اشقاقِ الشّياطينِ مِن شاطَ، أي احترقَ، يشيطُ شوطةً. قالَ: " إنْ كانَ اشتقاقُهُ مِن شاطَ، أي احترقَ، يشيطُ شوطةً، كانَ لِقراءِتهما وجْهٌ. قيلَ: وجهُها أنَّ بناءَ المُبالغةِ منهُ شَيَّاطٌ، وجمعُهُ شيَّاطونَ، فخَفَّفا الياءَ، وقد رُويَ عنهما التشديدُ، وقدْ قرأَ بهِ غيرُهما"(١٩٨).

وقبلَها كذلكَ أبو حيّانَ، ودافعَ عمَّنْ قرؤُوا بِها، إذْ " لا يمكنُ أنْ يُقالَ: غلِطُوا؛ لأَنَّهم مِن العلمِ، ونَقْلِ القرآنِ بمكانٍ"(١٩٩)، إلاَّ أنْ يُرادَ بالغلَطِ التَّوهُّمِ، كما مرَّ.

ولم تقتصرْ معاملةُ الجمع المكسرِّ، ممَّا آخره ياءٌ ونونٌ، معاملةَ الجمع المُسلَّم على القراءات القرآنيّةِ، بل وَقعُ مثلُ ذلكَ في كلامِ الأعرابِ، كالَّذي نقلَهُ يُونُسُ عن بعضِهم: دخلتُ بساتينَ من ورائها بساتونَ(٢٠٠)، وكالذي وردَ في حديثِ فضالةَ: " كانَ يَخِرُّ رجالٌ من قامتِهم في الصلاةِ من الخَصاصَةِ حتّى يقُولَ الأعرابُ: مجانينُ، أو مجانُونَ"(٢٠١). ولعلَّ في ذلكَ كلِّه ما يجعلُنا نميلُ إلى أنَّ ذا ليسَ منهم على جِهةِ التوهُّمِ، ولا الغلَطِ، بل رُبَّما يكونُ ذلك لغةً لبعضِ العربِ، يُعربُونَ ما آخرُهُ ياءٌ ونونٌ إعرابَ جمعِ المذكرِ السالمِ.

(٢) إثباتُ النون مَعَ الضمير باسم الفاعل

منعَ الفرّاءُ إثباتَ النونِ مَعَ الضّميرَ في اسمِ الفاعلِ مقترنًا بالألفِ واللام أو غيرَ مقترنٍ، مُفردًا كانَ، أو مثنًّى، أو مجموعًا بالواو والنُّون، نحو: أنتَ ضاربُني، وأنتما ضاربانني، وأنتم ضاربُونَني، وهم القائلُونَه. ووَقفَ الفرّاءُ على ما وردَ في الشّعرِ منهُ، وفيهِ النّونُ، وعَدَّ ذلكَ ممَّا يغلطُ فيهِ الشاعرُ، وأوجبَ حذفَها؛ ذلكَ لأنَّ موضعَها الفعلُ، نحو: ضربَني ويضربُني وضربُوني. ولكنَّهُ، وعلى الرّغم من حكمِه القاسي بالغلط على النّصِّ وقائله، عادَ، وأشعرنَا بأنَّهُ قد يكونُ معذُورًا، إذْ ذهبَ باسم الفاعل إلى معنَى الفعلِ المضارِعِ، وذلكَ للتّشابُهِ بينَهما، يتوهَّمُ أنَّهُ أرادَ: هل تضربُنِي، ولكنَّ هذا التوهُمَ منَ الشّاعرِ يكونُ على غيرِ صحَّةٍ عندَ الفرّاءِ؛ لمُخالفتهِ وجهَ الكلامِ.

قالَ إذ وقفَ على قراءةِ بعضِ القرَّاءِ قولَه تعالى: (قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطْلعُون فَأُطْلِعَ)(٢٠٢)، وأوردَ عدَّةَ نماذجَ شعريّةٍ للظّاهرةِ موضعِ المناقشةِ: " فكسرَ النّونَ. وهو شاذٌّ. فمنْ ذلكَ أنْ يقولُوا: أنتَ ضاربِي. ويقولُونَ للاثنين: أنتما ضاربايَ، وللجميعِ: أنتم ضارِبيَّ، ولا يقولُوا للاثنين: أنتم ضاربانني ولا للجميعِ: ضاربُونني. وإنَّما تكونُ هذهِ النّونُ في فعلَ ويفعَلُ، مثل: ضربُونِي ويضربُنِي وضربَني. وربَّما غلطَ الشّاعرُ، فيذهبُ إلى المعنَى، فيقولُ:

أنتَ ضاربُني، يتوهَّمُ أنَّه أرادَ: هل تضربُني، فيكونُ ذلكَ على غيرِ صحَّة. قالَ الشّاعرُ
هل اللهُ من سَرْوِ العَلاةِ مُريحُني ... ولَمَّا تَقسَّمَنــي النِّبــارُ الكوانــسُ
النِّبْرُ: دابَّةٌ تشبهُ القُرادَ.

وقالَ آخرُ:
وما أدري وظنِّي كلُّ ظنٍّ ... أَمُسْلِمُني إلى قومٍ شَراحِ
يريدُ: شراحيل. ولم يقلْ: أَمُسلِمِي. وهو وجهُ الكلامِ.

وقالَ آخرُ:
همُ القائلُونَ الخيرَ والفاعلُونَه ... إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمرِ مُعْظَمَا
ولمْ يقلْ: الفاعلُوهُ. وهو وجهُ الكلام"(٢٠٣).

ويلتقي الفرّاءُ في تأصيلِه هذا مَعَ سيبويه(٢٠٤)، وجمهورِ النحويِّينَ(٢٠٥). فقد منعُوا إثباتَ النّونِ مَعَ الضميرِ باسمِ الفاعلِ، إلاّ في الضّرورةِ الشعريَّة، بل إنَّ الفرّاءَ بدَا أكثرَ حرصًا في ردِّ المسموعِ المرويِّ غيرِ المقيسِ من غيرِه، وفي انتهاجِ نَهْجِ المتشدِّدينَ في استخراجِ الأحكامِ، وضبطِها، وَفْقَ الأكثرِ. وإنَّ أَحَدَنا لَيقفُ موقفَ الشاكِّ المرتابِ من تلكُمُ الأحكامِ، التي صدرتْ عن النُّحاةِ، أمثالِ ابنِ السّرّاجِ، من أنَّ الفرّاءَ كثيرًا ما يقيسُ على الأشياءِ الشّاذَّةِ(٢٠٦)، والسيوطيِّ الّذي وصفَ الفرّاءَ بأنَّه كانَ يأخذُ بالشّاذِّ والقليلِ(٢٠٧).

ومنَ الغريبِ أنْ يَحملَ الفرّاءُ البيتَ الثانيَ، والثالثَ على الغلطِ المبرَّرِ بالتوهُّمِ، وفي مُكْنَتِه ألاّ يسُوقَهما احتجاجًا لِما أَصَّلَ. أمَّا البيتُ الثاني، فروايتُهُ الصحيحةُ، كما يقولُ أبو محمّد الأعرابيُّ، هي: أَيُسلِمُني، وأنَّ الفرّاءَ " دمّرَ على هذا البيتِ، وغَيَّرَ ضربَهُ ليجعلَ أَمُسلِمُني بابًا منَ النَّحو"(٢٠٨) فيندفعُ بذلكَ الغلطُ عن الشّاعرِ، إلاّ أنْ يثبتَ العكسُ، وأمَّا البيتُ الثالثُ، فقد وردَ في (الكتاب) وفيهِ أنَّ الرّواةَ "زعمُوا أنَّه مصنوعٌ"(٢٠٩).

وما جعلَه الفرّاءُ غلطًا منَ الشّاعرِ على جهةِ التوهُّمِ غيرِ الصحيحِ، أجازَهُ هشامٌ، وجعلَهُ أصلاً يقاسُ عليه(٢١٠)، وعدَّ النُّونَ في (أَمُسلِمَني) تنوينًا، لا نونًا، ولعلَّ ما يرُدُّ هذا القولَ اقترانُ المُضافِ بأداةِ التعريفِ، ومعلومٌ أنَّ التنوينَ لا يُجامِعُها(٢١١).

(٣) إسكانُ الهاءِ المتّصلةِ بالمعتلِّ الآخرِ المجزومِ

تسكينُ هاءِ الضميرِ مُشكلٌ عندَ النّحاةِ، وقد رأى الفرّاءُ في هذا الإسكانِ خروجًا على المُؤَصَّلِ؛ لأنَّ حقَّ الهاءِ أنْ تكونَ متحرِّكةً. ويقعُ هذا الإشكالُ إذا اتّصلتِ الهاءُ بالفعلِ المُعتلِّ الآخرِ المجزومِ. وعرضَ الفرّاءُ المسألةَ في غيرِ موضعٍ في (معاني القرآنِ). ومضمونُ هذا العرضِ رأيانِ: الأوَّلُ صرفُ الظّاهرةِ إلى جهةِ التوهُّمِ الخطأِ،

والثّاني أنَّ إسكانَ الهاءِ إذا تحرَّكَ ما قبلَها لغةُ بعضِ العربِ. قالَ مُعقِّبًا على إسكانِ الأعمشِ وعاصمٍ الهاءَ في (يُؤدِّهْ)(٢١٢)، و (نُوَلِّهْ مَا تَوَلَّى)(٢١٣)، و(أَرْجِهْ وَأَخَاهُ)(٢١٤)، و (خَيْرًا يَرَهْ)، و(شَرًّا يَرَهْ)(٢١٥)؛ " فيهِ لهما مذهبانِ؛ أمَّا أحدُهما، فإنَّ القومَ ظنُّوا أنَّ الجزمَ في الهاءِ، وإنَّما هو فيما قبلَ الهاءِ. فهذا وإنْ كانَ توهُّمًا، خطأٌ. وأمَّا الآخرُ فإنَّ منَ العربِ مَن يجزمُ الهاءَ إذا تحرّكَ ما قبلَها، فيقولُ: ضربْتُهْ ضربًا شديدًا، أو يتركُ الهاءَ إذْ سكّنها، وأصلُها الرفعُ، بمنزلةِ رأيتُهم وأنتمْ"(٢١٦). وقالَ في موضعٍ آخرَ وقد قرنَ الوهمَ باللحنِ:" وممَّا نَرَى أنَّهمْ أوهمُوا فيهِ قولُه: (نُوَلِّهْ مَا تَوَلَّى ونُصْلِهْ جهَنَّمَ) ظنُّوا . واللهُ أعلمُ . أنَّ الجزمَ في الهاءِ، والهاءُ في موضعِ نصبٍ، وقدِ انجزمَ الفعلُ قبلَها بسقوطِ الياءِ منه"، ثمَّ أنهى حديثَهُ بقولِ الأعمشِ لإبراهيمَ النَّخعيِّ وطلحةَ بنِ مُصرِّفٍ وقدْ أوهما: لحنتُما (٢١٧).

وتعليلُ الفرَّاءِ هذا كانَ من حجاجِ مكيٍّ لإسكانِ هذهِ الهاءِ. فقد ذكرَ مكّيٌّ أنَّ في إسكانِ الهاءِ علّتينِ: الأُولى أنَّ هذه الأفعالَ لمّا انحذفَتِ الياءُ منها قبلَ الهاءِ للجزمِ، وصارتِ الهاءُ في موضعِ لامِ الفعلِ، فحلّتْ محلَّها، فأُسكنتْ كما تسكنُ اللامُ للجزمِ. والعلّةُ الثانيةُ أنَّ إسكانَ هاءِ الضميرِ لغةٌ لبعضِ العربِ، يُسكّنُونَ الهاءَ إذا تحرّكَ ما قبلَها، يحذفُونَ صلتَها، ويُسكّنُونها، فيقولُونَ: ضَربْتُهْ، كما يُسكنونَ ميمَ الجماعةِ في أنْتُمْ، وعليكُمْ. ولكنَّه أَوْهَى العلّةَ الأولى علّةَ التوهُّمِ، وعدَّ الثانيةَ أقوى منها على ضعفِها(٢١٨).

وإسكانُ الهاءِ هاهنا غلطٌ عندَ الزّجّاجِ؛ " لأنَّ الهاءَ لا ينبغي أنْ تُجزمَ، ولا تسكُن في الوصلِ، إنَّما تسكُنُ في الوقفِ"، وذلكَ لأنّها " حرفٌ خفيٌّ بُيِّنَ في الوصلِ في التذكيرِ، قالَ سيبويهِ(٢١٩): دخلتِ الواوُ في التذكيرِ، كما دخلتِ الألفُ في التأنيثِ، نحو: ضربتُهُو وضربْتُهَا"(٢٢٠).

وقد ردَّ أبو حيّانَ ما ذهبَ إليهِ الزّجّاجُ من أنَّ الإسكانَ غلطٌ، وأجازَهُ، مُحتجًّا بأنَّ هذه القراءةَ في السبعةِ، وبأنَّ الفرّاءَ، وهو إمامٌ في النحوِ واللغةِ، أجازَها، وأنَّ الإسكانَ في الوصلِ والوقفِ لغةٌ حفظَها الكسائيُّ والفرّاءُ، فقد روى الكسائيُّ عن أعرابِ عقيلٍ وكلابٍ: (إنَّ الإنْسَانَ لِرَبِّهْ لَكَنُودٍ)(٢٢١)، بإسكانِ الهاءِ، وكسرِها من غيرِ إشباعٍ، ويقولونَ: له مَال، وله مال بالإسكانِ أو الاختلاسِ(٢٢٢).

وانتقدَ إسكانَ هذهِ الهاءِ العُكبَريُّ، ووصفَهُ بالضعفِ، وذكرَ أنَّ الوجهَ فيها هو إجراءُ الوصلِ نجرَى الوقفِ(٢٢٣).

وناقشَ السّمينُ الحلبيُّ إسكانَ الهاءِ في هذهِ المسألةِ، فذهبَ إلى أنَّها أُسكنتْ إجراءً للوصلِ مُجرَى الوقفِ، وإنْ كانَ ذلكَ مقصورًا عندَ بعضِ النّحاةِ على الضرورةِ الشعريّةِ، أو أنّها لغةٌ معروفةٌ عندَ بعضِ العربِ نقلَها الكسائيُّ والفرّاءُ، وذكرَ أنَّ قولَ بعضِ النّحويّينَ، في إشارةٍ إلى القيسيِّ، إنَّ الفعلَ لمّا كانَ مجزومًا، وحُذفتْ منه الياءُ، وحلّتُ الهاءُ محلَّ اللامِ، وجَرى عليها ما يَجري على اللامِ، من التسكينِ للجزمِ؛ غيرُ سديدٍ(٢٢٤).

وممّا يُعدُّ شاهدًا على إسكانِ الهاءِ المتصلة بالفعلِ المعتلِّ الآخرِ المجزوم، زيادةً على ما ذكرَهُ الفرّاءُ قولُ الله جلَّ ثناؤُه: (نُؤْتِهْ منها)، وقولِهِ: (وَنَصْلِهْ جَهَنَّمَ)، وقولِه: (فَأَلْقِهْ إِلَيْهِم ثُمَّ تَوَلَّهْ)، وقولِهِ: (يَرْضَهْ لَكُمْ)(٢٢٥).

وذكرَ أبو حيّانَ أنَّ الهاءَ بعدَ الفعلِ المعتلِّ الآخرِ المجزوم، أو المبنيِّ يجوزُ فيها خمسةُ أوجهٍ: الإسكانُ (يُؤَدِّهْ)، والإشباعُ (يُؤَدِّهِي) والاختلاسُ (يُؤَدِّه)، وضمُّ الهاءِ ووصلُها بواوٍ (يُؤَدِ هُو)، وضمُّ الهاءِ دونَ وصلٍ (يُؤَدِّهُ)(٢٢٦). والأوجهُ الخمسةُ ذكرَها الزّجّاجُ قبلاً، وأجازَها جميعَها إلاّ إسكانَ الهاءِ فلا وجهَ لهُ عندَهُ، كما مرَّ.

(٣) حركةُ ياءِ المتكلّم

الأصْلُ في ياءِ المُتَكلِّم، عندَ الفرّاءِ، وعندَ غيرِه من النّحويّينَ، أنْ تُفتحَ إذا سكنتْ، وسكنَ ما قبلَها. وقد ناقشَ الفرَّاءُ خروجَ الأعمشِ، ويحيى بن وثّاب، وحمزةُ على هذا الأصلِ، إذ كسَرُوها في قولِه عزَّ وجلَّ: (وَمَا أنتمْ بِمُصْرِخِيِّ)(٢٢٧)، وعدَّها مِن " وهْمِ القُرّاءِ طبقةً يحيى، فإنَّهُ قلَّ مَن سلِمَ منهُم منَ الوَهْمِ. ولعلَّهُ ظنَّ أنَّ الباءَ في (بِمُصْرِخِيِّ) خافضةٌ للحرفِ كُلِّه، والياءُ منَ المتكلِّمِ خارجةٌ من ذلكَ"(٢٢٨).

وحَمْلُ الفرّاءِ هذه القراءةَ على توهُّم كسرة الياءِ بالباءِ، يَشي - في ظَنِّي - بأنَّه يرُدُّها، ولا يَرضَى بها، على الرغم ممّا أوردَهُ بعدًا من نصوص، قد تُنْبئُ أنّهُ عادَ، وقبِلَها. ولعلَّ في حشرها مَعَ قراءةِ الحسنِ (وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونَ)(٢٢٩)، المحمولةِ - عندَهُ - على الوَهْمِ، والحكمِ على هذا الوَهمِ بأنّه " من غلطِ الشيخِ "(٢٣٠)؛ دليلَ هذا الردِّ.

وليسَ الفرّاءُ وحدهُ من حملَ كسرَ الياءِ من (بِمُصْرِخِيِّ) على التوهّم، وردّها. فذا الجوهريُّ يحملُها عليه، ويَردُّها، ولكنَّ التوهُّمَ عندَهُ على نحوٍ مُختلف. فقد ذكرَ أنَّ بعضَ القُرّاءِ كَسرَها، توهُّمًا أنَّ الساكنَ، إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسرِ - بناءً على أنَّ الأصلَ في التخلّصِ من الساكنين هو الكسرُ - وأنَّ ذلكَ ليسَ بالوجه(٢٣١).

وناقشَ أبو البركاتِ الأنباريُّ كسرَ الياءِ هاهنا أيضًا، فذكرَ أنَّهُ عندَ النّحويّينَ رَديءٌ في القياسِ، لكونِ الكسرِ ثقيلاً على الياءِ، وأنَّ مَن عابَ هذهِ القراءةَ عابَها؛ لأنّه توهّمَ كسرةَ الياءِ بالباءِ، ثُمَّ دافعَ عنها، وقبلَها. ووجهُ ذلكَ، كما يرى، أنَّ الياءَ الأولى ساكنةٌ، وياءَ المُتكلّم ساكنةٌ، والأصلُ في التخلُّص من التقاءِ الساكنَينِ الكسرُ، فعدلَ إلى هذا الأصلِ، ثُمَّ إنَّ كَسْرَها جاءَ مُطابقًا لكسرةِ همزةِ (إِنِّي كَفَرْتُ) بعدَها مُباشرةً؛ لأنَّ القارئَ أرادَ الوصلَ دونَ الوقفِ، فلمّا أرادَ هذا المعنَى، كانَ كسرُ الياءِ أدلَّ على هذا من فتحِها(٢٣٢). ورأيُّ الأنباريِّ، هذا في شِقِّهِ الأوّلِ، يكادُ يكونُ نفسَ الرأيِ الذي ذكرَهُ الجوهريُّ، ولكنْ من غيرِ أنْ يكونَ الكسرُ توهُّمًا.

وأيّاما يكنِ الأمرُ، فهذهِ القراءةُ مَطعُونٌ فيها، غيرُ مَرضِيٍّ عنها عندَ كثيرٍ من النّحاةِ؛ لأنَّ الأصْلَ أنْ تُفتحَ ياءُ المتكلِّم، إنْ سكنتْ، وسكنَ ما قبلَها(٢٣٣)، وقالَ الأخفشُ: " وهذا لَحنٌ، لم نسمعْ بِها من أحدٍ من العربِ، ولا أهلِ النّحْوِ"(٢٣٤).

ويشهدُ لهذه القراءةِ أنَّ قُطرُبًا حَكَى أنَّ كسرةَ ياءِ المتكلِّم لغةٌ لبعضِ العرب(٢٣٥)، وهم بَنُو يَرْبُوعٍ(٢٣٦)، وهوَ - أَعْنِي كسرَ ياءِ المتكلِّم إذا سكنتْ، وسكنَ ما قبلَها - ما جاءَ في شعرِ الأغلبِ العجليِّ، قال:

قالَ لَهَا هلْ لك يا تا فِيِّ قالَتْ لهُ ما أنتَ بالمَرْضِيِّ

وشعرِ النابغةِ:

عليِّ لِعَمْرٍو نعمةٌ بعدَ نِعمةٍ لِوالدِهِ ليسَتْ بذاتِ عَقَارِبِ

بخفْضِ الياءِ من (فِيِّ)(٢٣٧)، و (عليِّ)(٢٣٨).

(٤) همزُ غيرِ المهموز

١ . أصَّلَ الفراءُ أنَّ صيغةَ مَفاعلَ، ممَّا كانَ مهموزًا، ينبَغِي أنْ تكونُ ياءُ مُفردِهِ زائدةً، ثمَّ التفتَ إلى ما خرجَ على هذا الأصلِ، ممّا كانتْ فيهِ ياءُ المفردِ أصليَّةً، وجاءَ مهموزًا، كمعائشَ، ومصائبَ، فبناهُ على توهُّم أنَّ الياءَ من المفردِ زائدةٌ، وقاسَهُ على جمعهم مسيلَ الماءِ على أمسلة، والميمُ منه زائدةٌ. قالَ إذ وقفَ على قوله تباركَ وتعالَى: (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ)(٢٣٩): " لا تُهمزُ؛ لأنَّها - يعنِي الواحدةَ - مَفعلةٌ، الياءُ منَ الفعل، فلذلكَ لم تُهمزْ، إنَّما يُهمزُ من هذا ما كانَت الياءُ فيه زائدةً؛ مثل: مدينةٍ ومدائنَ، وقبيلةٍ وقبائلَ ... ومثلُ معايشَ ممّا لا يُهمزُ لو جُمعَتْ، معونةٌ قلت: معاونُ، أو منارةٌ قلتَ: مناورُ ... ورُبَّما همزت العربُ هذا وشبهَهُ، يتوهَّمُونَ أنَّها فَعيلةٌ لِشَبَهِها بِوزنِها في اللّفظِ وعدَّةِ الحروفِ، كما جمعُوا مسيلَ الماءِ أمسلةً، شُبِّهَ بفعيلٍ وهوَ مفعلٌ. وقد همزَتِ العربُ المصائبَ، وواحدتُها مصيبةٌ؛ شُبِّهَتْ بفعيلةٍ، لكثرَتِها في الكلامِ"(٢٤٠).

وعلى الرّغمِ من أنَّ الفرّاءَ لم يُفصحْ عن رأيِهِ في هذا التوهُّم، أنّهُ غلطٌ أو لا، فممّا لا شكَّ فيه أنَّه مرفوضٌ في القرآنِ، بدليلِ قولِهِ: " لا تُهمزُ "، ومقبولٌ في غيرِهِ، بدليلِ قولِهِ: " ورُبَّما همزتِ العربُ هذا وشبهَهُ، يتوهَّمُونَ أنَّها فَعيلةٌ... ".

وأكثرُ قُرّاءِ القرآنِ على تركَ همزِ (مَعَايِشَ)، وقد روَوا الهمزَ عن نافعٍ، وهو خطأٌ عندَ جميعِ النحويينَ البصريّينَ، كما يذكرُ الزّجّاجُ الذي لا يعرفُ لهمزِها وجهًا، " إلاّ أنَّ لفظَ هذهِ الياءِ التي من نفسِ الكلمةِ أُسكِنَ في (معيشةٍ) فصارَ على لفظِ (صحيفةٍ)، فحُمِلَ الجمعُ على ذلكَ"(٢٤١).

٢ . وممّا فسَّرَهُ الفرَّاءُ أيضًا بالتَّوهُّم ممّا همزَتْهُ العربُ على غيرِ قياسٍ، وهو غيرُ مهموزٍ أصلاً، قولُهم: حلأْتُ السُّوَيقَ، قالَ ابنُ منظورٍ: " قالَ الفرَّاءُ توَهَّمَت العربُ فيهِ الهمزَ لمَّا رأوا قولَهُ: حلأْتُه عن الماء ... مهموزًا "(٢٤٢). ومن ذلكَ قولُ امرأة: رثَأْتُ زوجي بأبياتٍ، تريدُ: رَثيتُهُ، قال الفراءُ: " وهذا من المرأَةِ على التّوهُّمِ؛ لأنَّها رأَتْهُم يقولُونَ: رثَأْتُ اللَّبنَ، فظنَّتْ أنَّ المرثيَّةَ منها "(٢٤٣).

وناقشَ الفراءُ همزَ الأفعالِ: حلأَتُ السُّويقَ، ورثَأْتُ زوجي، ولَبَّأْتُ بالحجِّ، وأَدْرأْتكم في قراءةِ الحسنِ(٢٤٤): (وَلا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ)(٢٤٥)، ورَبأَتْ في قراءةِ أبي جعفرٍ المدنيِّ(٢٤٦) (اهْتَزَّتْ وَرَبَأَتْ)(٢٤٧)؛ في موضعينِ في (معاني القرآن)؛ وحملَ همزَ الأفعالِ الثلاثةِ الأُوَلِ على الغلطِ، المحمولِ على مُضارعةِ هذهِ الأفعالِ أفعالاً أُخَرَ في الهمزِ؛ لأنَّ الحرفَ إذا ضارعَ حرفًا آخرَ مهموزًا رُبّما غلطتْ فيه العربُ فهمزَتْهُ، فهمزُوا رثَأْتُ زوجي لِمُضارعتهِ رَثَأْتُ اللبنَ، وهمزُوا لَبَّأْتُ بالحجِّ لِمُضارعتهِ اللبأَ الذي يُؤْكلُ، وهمزُوا حلأَتُ السُّويقَ لِمُضارعتهِ حلأَتُ الإبلَ عنِ الماءِ(٢٤٨). والغريبُ أنَّ الفرّاءَ لم يحملْ هذهِ الأفعالَ على التوهُّمِ كما نقلَ عنهُ ابنُ منظورٍ.

وأمّا الفعلانِ أَدْرَأْتُكُمْ وَرَبَأَتْ في قراءتي الحسنِ، وأبي جعفرٍ المدنيِّ، فلكلٍّ منهما عندَ الفرّاءِ وجهانِ. أمّا الوجهُ الأوَّلُ لـ (أَدْرَأْتُكُمْ)، فمَقبُولٌ، إنْ كانَ أَدْرَأْتُكُمْ مِن لغةٍ أخرى سوى دريتُ وأدريتُ، ذهبَ إليها الحسنُ(٢٤٩)؛ ومرفوضٌ، لا يصلحُ، إنْ كانَ من دريتُ وأدريتُ؛ لأنَّ الياءَ والواوَ إذا انفتحَ ما قبلَهما وسَكَنَتَا، لم تُعلاّ بقلبهما ألفًا، والوجهُ الثاني أنْ يكونَ الحسنُ قد ذهبَ إلى طبيعتِهِ وفصاحتِهِ فهمزَ الفعلَ؛ لِمُضارعتهِ درَأْتُ وشِبهِهِ، ممّا كانَ مهموزًا(٢٥٠). وهذا وجهٌ مرفوضٌ أيضًا(٢٥١).

وأمّا الوجهُ الأوَّلُ لـ (رَبَأَتْ)، فجائزٌ إن كانَ بمعنَى ارتفعَتْ، واشتقاقُهُ من الرَّبيئةِ الّذي يحرسُ القومَ، إذا ارتفعَ على موضعٍ عالٍ؛ لِينظرَ لهم، والوجهُ الثاني أنْ يكونَ قد هُمِزَ غلطًا، كما غَلِطَتِ العربُ، فهمزتْ: حلأَتُ السُّويقَ، ولبأَتُ بالحجِّ، ورثأَتُ الميِّتَ(٢٥٢).

ونقلَ الفيّوميُّ عن الفرّاءِ أنَّ نحو: لبأْتُ بالحجِّ، ورثأْتُ الميّتَ ممّا خرجَ عن الفصيحِ؛ لكونِه مهموزًا، والأصلُ فيهِ عدمُ الهمزِ، من غيرِ أنْ يَحملَ ذلكَ على التوهُّمِ، أو الغلطِ(٢٥٣).

ووقفَ غيرُ الفرّاءِ من أهلِ اللغةِ على الصيغِ التي حملَها الفرّاءُ على التوهُّمِ مرّةً، وأُخرى على الغلطِ، وكانتْ آراؤهم كرأيِهِ في بعضِها، ومخالفةً لهُ في بعضِها الآخَرِ.

فصاحبُ (العين) عدَّ قولَ بعضِ العربِ: حلأتُ السُّويقَ، غلطًا، لا يصِحُّ، قالَ: " وحلّيتُ السُّوَيقَ، ومن العربِ مَن همزَهُ، فقالَ: حلأَتُ السُّويقَ، وهذا غلطٌ"(٢٥٤).

وجعلَ ابنُ دريدٍ قولَهم: رثأْتُ زَوجي، لغةً لِهَمْدَانَ، قالَ: " وَرَثَيتُ المَيِّتَ أَرثيه مَرْثيَةً؛ وَهَمْدَنُ تقولُ: رَثَأْتُ المَيّتَ، مهموزٌ، في معنى رَثَيْتُه"(٢٥٥). وكذلكَ عدَّ أبو حيّانَ لَبَّأْتُ ورَثأْتُ لغةً يُبدِلُ أهلُوها الياءَ همزةً، يُريدونَ: لَبَّيتُ ورَثَيتُ. وهذا يدفعُ الغلطَ عن همزِ هذينِ الفعلَينِ، ما دامَ الهمزُ لُغةً لبعضِ العربِ.

وحشرَ ابنُ السّكّيتِ ثلاثةَ الأفعالِ حَلأتُ ولبَّأْتُ ورثأتُ معَ جملةِ أفعالٍ ذكرَ أنَّ العربَ همَزتْها، وليسَ لها أصلٌ في الهمزِ(٢٥٦)، من غيرِ أنْ يَرفضَها، أو يَنصَّ على أنّها مِن الغلطِ، ولكنَّها - عندَه على كلِّ حالٍ - غيرُ فصيحةٍ.

وأمّا قراءةُ مَنْ قرأَ: (وَلا أَدْرَأتكم به)، بالهمز، فلها وجهان جائزان عندَ أبي حيّانَ: الأوّلُ أنّ أصلَ الفعلِ أدريتُكُم، بالياءِ، فأُبدلت الياءُ همزةً، كما أُبدلتْ في لَبَّأْتُ ورَثَأْتُ، والوجهُ الثاني أنّه من الدّرءِ، بمعنى الدّفعِ، فالهمزةُ فيه أصليّةٌ. ونقلَ أبو حيّانَ عن ابن جنّي جوازَ أنْ تكونَ من أَدْرَيتُكُم، فقُلبتِ الياءُ ألفًا؛ لانفتاح ما قبلَها، وأنَّ هذه لغةٌ حكاها قطربُ، يقولونَ في أعطيتُكَ: أَعطأْتُكَ، ونقلَ أيضًا عن أبي حاتم السّجستانيِّ أَنَّ الحسنَ قلبَ ياءَ أَدْرَيتُكُم ألفًا، على لغةِ بني الحارثِ بن كعب(٢٥٧)، يقولونَ في السّلامُ عليكَ: السَّلامُ علاكَ، ثُمَّ همزَ على لغةِ مَن قالَ في العالمِ: العَألمِ، وفي المُشتاقِ: المُشتأقِ(٢٥٨).

وأمَّا قراءةَ أبي جعفرِ المدنيِّ (اهْتَزَّتْ ورَبَأَتْ)، بهمزِ ربتْ، فهيَ جائزةٌ عندَ الزّجّاجِ(٢٥٩)، والزّمخشريِّ(٢٦٠) والعُكْبَريِّ(٢٦١)، وأبي حيّانَ(٢٦٢). ووجهُ جوازِها عندَهم أنَّ (رَبَأَتْ)، بمعنى ارتفعَتْ، وأنَّه من رَبَأَ القومَ، وهو الرّبيئةُ، إذا ارتفعَ على موضعٍ عالٍ لينظرَ لهم. وهو وجهٌ قالَ به الفرّاءُ كما مرَّ. ولكنَّ أحدًا منهم لم يحملْها على أنّها من ربا يربو، وفي ذلكَ ما يُوحي بمنعِ ذلكَ.

خاتمةٌ

وجُملَةُ القوْلِ أَنَّ ما سبقَ من مظاهرَ يُبيِّنُ أنَّ الفرّاءَ قد ألحَّ على استخدامِ التّوهُّمِ في (معاني القرآن)، وأنَّه قد اعتمدَهُ في تفسيرِ العديدِ من المظاهرِ اللُّغويَّةِ وتعليلِها، ممَّا خرجَ على الفصيحِ الكثيرِ من أساليبِ العربيَّةِ ومناهجِ نُظُمِها وأبنِيَتِها.

ولعلَّ من أهمِّ الأسبابِ التي سهَّلتْ لهُ حملَ هذهِ المظاهرِ على التوهُّمِ هوَ كثرتَها في الكلامِ، وشيوعَها في الاستعمالِ اللُّغويِّ. لذا تراهُ يقولُ: " فلمَّا كثُرَ بهما الكلامُ توَهَّمُوا..."، " وتَوهَّمَ إلغاءَ اللامِ ... ولكنّها كثرتْ في الكلامِ "، " لأنَّه حرفٌ قد كثُرَ في الكلامِ حتى تُوُهِّمَ ... "، " وذلكَ أنّها أكثرُ الأيمانِ مُجرًى في الكلامِ، فتوهّمُوا أنَّ الواوَ منها لكثرتِها في الكلامِ "(٢٦٣).

ومنها طولُ الكلمةِ بعضَ الطولِ، أو التفريقُ والفصلُ بينَ المحمولِ على التوهّمِ والمحمولِ عليهِ بفاصلٍ. يقولُ الفرّاءُ: " إذا طالتِ الكلمةُ بعضَ الطولِ، أو فرقتَ بينَهما بشيءٍ، هُنالكَ يجوزُ التوهّمُ؛ كما تقولُ: أنتَ ضاربُ زيدٍ ظالمًا وأخاهُ؛ حينَ فَرقْتَ بينَهما بـ (ظالم) جازَ نصبُ الأخِ، وما قبلَهُ مخفوضٌ "(٢٦٤).

كما أنَّه يجدُ في قياسِ الظاهرةِ على ما يُشبهُها في اللغةِ مُسوِّغًا إضافيًا يُفضي بهِ إلى القولِ بالتوهُّمِ(٢٦٥).

والتوهّمُ لديهِ توهّمٌ مقبولٌ، وهو الكثيرُ الغالبُ، وتوهّمٌ غلطٌ مرفوضٌ وهو قليلٌ، قياسًا على المقبولِ. غيرَ أنّكَ تعجبُ من أمرِه إذْ تراهُ يحملُ الظاهرةَ نفسَها مرَّةً على التوهُّمِ، وأخرى على الغلطِ، فيبدو أنَّهُ يُناقضُ. فمن هذا التناقضِ قولُهُ: " وممّا أوهمُوا فيهِ قولُهُ: (وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونَ)(٢٦٦)، وقولُهُ في القراءةِ نفسِها: " وجاءَ عن الحسنِ (الشّياطونَ)، وكأنَّه من غلطِ الشيخِ "(٢٦٧). ومِثْلُهُ قولُهُ: " فهو من غلطٍ قد تغلطُه العربُ

فتقولُ: حَلأْتُ السُّويقَ، ولبَّأْتُ بالحجِّ، ورَثَأْتُ الميِّتَ "(٢٦٨)، وقولُهُ . معقِّبًا على قولِ امرأةٍ منَ العربِ: رثأْتُ زوجي بأبياتٍ .: " وهذا منَ المرأةِ على التوهُّمِ؛ لأنَّها رأتهُم يقولُونَ: رثأْتُ اللّبنَ، فظنَّتْ أنَّ المَرْثيةَ منها "(٢٦٩). بلْ إنَّهُ أحيانًا يُفسِّرُ الغلطَ بالتوهُّمِ ويُبرِّرُهُ بهِ، كقولهِ: " ورُبَّما غلطَ الشاعرُ فيذهبُ إلى المعنى، فيقولُ: أنت ضاربُني، يتوهَّمُ أنَّهُ أرادَ هل تضربُني"(٢٧٠). وإنْ دلَّ هذا على شيءٍ فإنَّما يدلُّ؛ إمَّا على أنَّ مفهومَ التوهُّمِ غيرُ مُتبَلّرٍ عندَهُ ولا مستقرٍّ، وإمَّا على أنَّ لهُ في المسألةِ الواحدةِ أكثرَ من رأيٍ، وإمَّا على أنَّ التوهُّمَ والغلطَ شيءٌ واحدٌ، وهو ما نستبعدُهُ؛ للآتي:

١ . الغالبُ أنْ يُفرِدَ التوهُّمَ وحدَهُ في تعليلِ الظاهرةِ. وهذا كثيرٌ.

٢ . تعبيرُهُ بالتوهُّمِ إذا كانَتِ الظاهرةُ جائزةً مقبولةً، وأمَّا إذا كانتْ خلافَ ذلكَ فإنَّهُ يستعملُ عبارةَ الغلطِ. قالَ: " وكذلكَ قولُهم: الثُّباتُ واللُّغاتُ، وربَّما عرَّبُوا التّاءَ منها بالنصبِ والخفضِ وهي تاءُ جماعٍ ينبغي أنْ تكونَ خفضًا في النصبِ والخفضِ، فيتوهَّمُونَ أنَّها هاءٌ، وأنَّ الألفَ قبلَها منَ الفعلِ ... وما كانَ من حرفٍ نُقِصَ من أوَّلِهِ مثلِ زنةٍ ولدةٍ وديةٍ فإنَّهُ لا يُقاسُ على هذا؛ لأنَّ نقصَهُ من أوَّلِهِ لا من لامِهِ ... تقولُ: رأيتُ لداتَكَ ... ولا تقلْ ... لداتَكَ إلا أنْ يغلطَ بها الشاعرُ "(٢٧١). وأبينُ منهُ قولُهُ في توجيهِ إسكانِ الهاءِ المتَّصلةِ بالمعتلِّ المجزومِ: " ... فإنَّ القومَ ظنُّوا أنَّ الجزمَ في الهاءِ، وإنَّما هو فيما قبلَ الهاءِ. فهذا وإنْ كانَ توهُّمًا، خطأٌ "(٢٧٢).

٣ . كما أنَّكَ تراهُ أيضًا يُناقشُ الظاهرةَ الواحدةَ في غيرِ موضعٍ، ويُفسِّرُها في ضوءِ التوهُّمِ مرَّةً(٢٧٣)، ومرَّةً أُخرى لا يُجري للتوهُّمِ فيها ذكرًا(٢٧٤).

٤ . نصُّهُ في فواتحِ مناقشةِ الظاهرةِ بصريحِ العبارةِ أنَّها غيرُ منكرةٍ، كقولهِ: " ولا تُنكرَنَّ أنْ يُجعلَ الكلمتانِ كالواحدةِ إذا كثُرَ بهما الكلامُ ... فلمَّا كثُرَ بهما الكلامُ توهَّمُوا أنَّهُما حرفٌ واحدٌ "(٢٧٥). ولو كانَ يُريدُ بالتوهُّمِ الغلطَ لمَا نصَّ على مثلِ ذلكَ.

وإذا كانَ الفرَّاءُ قد اعتمدَ التوهُّمَ واتَّخذَهُ مذهبًا يعتلُّ بهِ، فإنَّ أبا جعفرٍ النَّحَّاسَ قدِ انتقدَهُ؛ لأنَّ " التَّوهُّمَ لا يحصلُ منهُ شيءٌ "(٢٧٦).

الحواشي

(١) المعجم الوسيط ١٠٦٠/٢ (وهم).

(٢) الكفوي: الكليات ١٠٥/٢.

(٣) عبد الأمير الأعسم: المصطلح الفلسفي عند العرب ص١٩٢، و٣٤٣.

(٤) الوهمُ بسكون الهاء: ما يقعُ في الذهن من الخاطر، وبفتحها: الغلط. المعجم الوسيط ١٠٦٠/٢ (وهم).

(٥) الخوارزمي: مفاتيح العلوم ص ١٣٢.

(٦) ابن منظور: لسان العرب ٦٤٣/١٢ (وهم)، ومجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط ١٠٦٠/٢ (وهم).

(٧) الاسترابادي: شرح الكافية ١١٩/٢.

(٨) ينظر: رفيدة: النحو وكتب التفسير ٢٤٢/١.

(٩) وإذا كانَ الفرّاءُ قد اعتلَّ بالتوهم لتوجيهِ قراءةِ مَن قرأَ بكسرِ الدالِ، فثَمَّ آخرونَ حملُوا ذلكَ على الإتباعِ في المُتجاوراتِ، كقولِهم في مُنْتِنٍ: مِنْتِنٍ، وهي لغةٌ عزاها أبو جعفرٍ النّحّاسُ في (إعراب القرآن ١٧٠/١) إلى تميم، ووصفَ أبو البركاتِ الأنباريُّ في (البيان في غريب إعراب القرآن ٣٥/١) هذه القراءةَ بأنّها ضعيفةٌ في القياسِ قليلةٌ في الاستعمالِ؛ " لأنَّ الإتباعَ إنّما جاءَ في ألفاظٍ يسيرةٍ، لا يُعتدُّ بها، فلا يُقاسُ عليها"، بل إنَّ الزجّاجَ في (معاني القرآن وإعرابه ٤٥/١) ذكرَها ليُحذِّرَ الناسَ منها.

(١٠) الفاتحة الآية ٢. قراءةُ كسرِ الدالِ واللامِ هي قراءةُ الحسنِ البِصْرِيِّ ورؤبةَ، وضمِّ الدالِ واللامِ هي قراءةُ إبراهيمَ بنِ أبي عبلةَ، كما في: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص ١.

(١١) الفراء: معاني القرآن ٤.٣/١.

(١٢) الفراء: معاني القرآن ٤/١.

(١٣) سيبويه: الكتاب ٢١٠/٢.

(١٤) ينظر: الأزهري: شرح التصريح ١٧٨/٢.

(١٥) البقرة الآية ٢٣٢.

(١٦) الفراء: معاني القرآن ١٤٩/١.

(١٧) المرادي: الجنى الداني ص ٩٢.

(١٨) يوسف الآية ٧٣.

(١٩) المؤمنون الآية ٤٤.

(٢٠) الفراء: معاني القرآن ٥١/٢. وقد أشارَ المراديُّ في (الجنى الداني ص ٥٧) إلى أنَّ تاءَ القسمِ بدلٌ مِن الواوِ، مِن غيرِ عزوِهِ للفراءِ، وذكرَ أنَّ بعضَهم استضعَفَه لعدمِ الدليلِ على صحّتِهِ.

(٢١) المرادي: الجنى الداني ص ٥٧، والسيوطي: همع الهوامع ٢٣٥/٤.

(٢٢) المرادي: الجنى الداني ص ٥٧.

(٢٣) الحلبي: الدر المصون ٥٢٨/٦.

(٢٤) الزمخشري: الكشاف ٥٧٦/٢.

(٢٥) ابن هشام: مغني اللبيب ص ١٥٧.

(٢٦) ينظر في هذا الخلاف: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم٤٧، ٣٤١/٢.

(٢٧) الفراء: معاني القرآن ٢٠٤/١. وينظر: ابن منظور: لسان العرب ٤٧٠/١٣ أله.

(٢٨) سيبويه: الكتاب ١٩٥/٢.

(٢٩) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص ٥١. وينظر: الروض الأنف ٢٦٠/١.

(٣٠) أبو الهيثم الرازي، إمامٌ لغويٌّ، ماتَ سنةَ ٢٧٦ هـ. ينظر: السيوطي: بغية الوعاة ٣٢٩/٢.

(٣١) ابن منظور: لسان العرب ٤٦٧/١٣ (أله).

(٣٢) السيوطي: همع الهوامع ٦٤/٣.

(٣٣) سيبويه: الكتاب ١٩٥/٢.

(٣٤) ينظر: ابن منظور: لسان العرب ٤٦٧/١٣ (أله). وفي أصلِه ورسمِه أقوالٌ أخرى. ينظر: أبو حيان: البحر المحيط: ١٥/١.

(٣٥) الكهف الآية ٧٨.

(٣٦) الفراء: معاني القرآن ١٥٦/٢.

(٣٧) الأنعام الآية ٩٤.

(٣٨) الفراء: معاني القرآن ٣٤٥/١. ٣٤٦. وينظر: ٢١٨/٣، وابن منظور: لسان العرب ٦٢/١٣. ٦٣ بين.

(٣٩) وهي قراءة ابن أبي عبلة. ينظر: الزمخشري: الكشاف ٤٩٥/٢، وأبو حيان: البحر المحيط ١٥٢/٦.

(٤٠) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٤٦٨/٢.

(٤١) الفراء: معاني القرآن ٢٧١/١، ٢٩٤، ٣٨٤، و ١٥٦/٢، ٢٦٤، ٣١١، و ٢١٨/٣.

(٤٢) ثعلب: مجالس ثعلب ص ٤٤٥.

(٤٣) ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو ١٧٧/٢. ١٧٩، والاستراباذي: شرح الكافية ٦٠/٢. ٦١، والأزهري: شرح التصريح ١٤٤/١، والسيوطي: همع الهوامع ٣٠٥/١. ٣٠٦.

(٤٤) الأنباري: المذكر والمؤنث ص ٦٦٦. ٦٦٧.

(٤٥) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٨١٥.

(٤٦) الاستراباذي: شرح الكافية ٢٦٧/٢.

(٤٧) الصافات الآية ١٦٤.

(٤٨) العنكبوت الآية ٤٦.

(٤٩) وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص ٨١٥. ٨١٦.

(٥٠) الحجر الآية ٩١.

(٥١) الفراء: معاني القرآن ٩٢/٢. ٩٣. وينظر: البغدادي: خزانة الأدب ٤١٢/٣.

(٥٢) ابن عقيل: المساعد ٥٥/١.

(٥٣) ثعلب: مجالس ثعلب ٢٦٥/١.

(٥٤) الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٣٠٩/١. ٣١٠.

(٥٥) البغدادي: خزانة الأدب ٤١٢/٣. ٤١٣.

(٥٦) الفراء: معاني القرآن ٩٣/٢.

(٥٧) ينظر: ابن عقيل: المساعد ٥٦/١، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٤١٩/١، والكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص ١١. ١٢.

(٥٨) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٢٤٧/١.

(٥٩) النحل الآية ٥٧. ولم اتبيّنْ موطنَ هذه القراءةِ فيما عدتُ إليه من كتبِ القراءاتِ.

(٦٠) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٨٠/١.

(٦١) ابن جني: الخصائص: ١١١/١.

(٦٢) الفراء: معاني القرآن ٤٣/٢. ٤٤. وينظر ١٣٩/٣، والبغدادي: خزانة الأدب ١٣٣/٢.

(٦٣) الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١٩، ١٦٧/١. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢م١٠٦، والاستراباذي: شرح الكافية ٢٦٨/١.

(٦٤) النحل الآية ٨.

(٦٥) الفراء: معاني القرآن ٩٧/٢. ووجهُ الرفعِ الثاني أنْ تكونَ مرفوعةً على الاستئنافِ. وينظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٩٢/٢.

(٦٦) ينظر: الحلبي: الدر المصون ١٩٥/٧، وأبو حيان: البحر المحيط ٤٧٦/٥.

(٦٧) يونس الآيتان ٦٢، ٦٣.

(٦٨) وفي نصب الّذين أقوالٌ أخرى. هي أنّه بدلٌ من اسمِ (إنَّ)، أو مفعولٌ بهِ على المدحِ بإضمارِ أعني. ينظر: الزمخشري: الكشاف ٢٤٣/٢، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٤١٦/١. وأجاز بعضُهم جرّهُ على الموضعِ بدلاً من الضميرِ في (عليهم). ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٦٧٩/٢.

(٦٩) ص الآية ٦٤.

(٧٠) سبأ الآية ٤٨.

(٧١) بناء على أنّ (إنَّ) واسمَها في محلِّ رفعٍ. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن ١٠٧١/٢.

(٧٢) الفراء: معاني القرآن ٤٧١/١.

(٧٣) ينظر في هذا الخلاف: الجبالي: الخلاف النحوي الكوفي ص ٣٥٢.

(٧٤٠) ينظر في هذه الأقوالِ: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٦٠/٢، والزمخشري: الكشاف ٢٤٣/٢، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٤١٦/١، والعكبري: التبيان في إعراب القرآن ٦٧٩/٢، والحلبي: الدر المصون ٢٣٢/٦.

(٧٥) غافر الآية ٧١، و ٧٢.

(٧٦) ووجهُ الرفعِ العطفُ على (الأغلالُ)، والخبرُ (في أعناقِهم)، ويجوزُ أنْ يكونَ مبتدأً الخبرُ إمّا محذوفٌ، والتقدير: السلاسلُ في أعناقِهم، وحذفَ لدلالةِ الأوّلِ عليهِ، وجملة (يُسحبُون) حالٌ من الضمير في الجارِّ، أو جملةٌ استئنافيّةٌ، وإمّا يكونَ الخبرُ (يُسحبونَ) والعائدُ محذوفٌ، تقديرُه: يُسحبُونَ بها. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن ١١٢٢/٢.

(٧٧) وهذه قراءةُ ابنِ عبّاسٍ أيضًا. ينظر: أبو جعفر النّحاس: إعراب القرآن ٤٢/٤.

(٧٨) الفراء: معاني القرآن ١١/٣.

(٧٩) الزمخشري: الكشاف ٤٣٦/٣.

(٨٠) أبو حيان: البحر المحيط ٤٧٥/٧.

(٨١) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٣٧٨/٤.

(٨٢) النحاس: إعراب القرآن ٤٢/٤.

(٨٣) الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٣٤/٢.

(٨٤) الأحزاب الآية ٥٣.

(٨٥) ينظر: الأخفش: معاني القرآن ٤٤٣/٢، وأبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٢٣/٣، والزمخشري: الكشاف ٢٧١/٣، وأبو حيّان: البحر المحيط ٢٤٧/٧، والعكبري: التبيان في إعراب القرآن ١٠٦١/٢، والبيضاوي: تفسير البيضاوي ٣٨٣/٤.

(٨٦) الفراء: معاني القرآن ٣٤٨/٢.

(٨٧) أبو حيان: البحر المحيط ٢٤٧/٧. وينظر أيضا: الزمخشري: الكشاف ٢٧١/٣، وأبو حيّان: البحر المحيط ٢٤٧/٧، والبيضاوي: تفسير البيضاوي ٣٨٣/٤.

(٨٨) الفراء: معاني القرآن ٣٤٨.٣٤٧/٢.

(٨٩) الأخفش: معاني القرآن ٢/ ٤٤٣.

(٩٠) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣/ ٣٢٣.

(٩١) أبو حيان: البحر المحيط ٧/ ٢٤٧.

(٩٢) ينظر: سيبويه: الكتاب ١/ ٦٦. ٦٧، و ١٧٤. ١٧٥، و ٣٠٦، والحلواني: الواضح في النحو والصرفِ " قسم النحو" ص ٣٦٥.

(٩٣) سيبويه: الكتاب ٣/ ١٠٠. ١٠١، والحلواني: الواضح في النحو والصرفِ " قسم النحو" ص ٣٦٥.

(٩٤) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٩. وينظر أيضا: ابن هشام: مغني اللبيب ص ٦١٩.

(٩٥) البغدادي: خزانة الأدب ٢/ ١٤٠.

(٩٦) المبرد: المقتضب ٢/ ٣٤٧. ٣٤٨.

(٩٧) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٦٠٠. ويجوز جره على الجوار. وينظر: الفراء: معاني القرآن ١/ ٣٩٠.

(٩٨) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٦٢٠، وابن منظور: لسان العرب ٦/ ٣٦٠ نمش. والنبرب والمنمش والمنمل بمعنى واحد هو النمام المفسد ذات البين.

(٩٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠. ٢١.

(١٠٠) سيبويه: الكتاب ٢/ ١٥٥.

(١٠١) استشهدَ سيبويهِ بالبيتِ في سبعةِ مواضعَ، وبروايتينِ مختلفتينِ. ففي (١/ ١٦٥)، رواهُ بنصبِ (سابق)، وفي المواضعِ الآتيةِ رواهُ بجرٍّ (سابق). ففي (١/ ٣٠٦) على أنَّ الباءَ تقعُ هنا كثيرًا، وفي (٢/ ١٥٥) على أنَّ جرَّه غلطٌ، وفي (٣/ ٢٩) على أنَّ الباءَ

منويَّةٌ في الأوَّلِ؛ لأنَّ الأوَّلَ. مدرك. تستعملُ فيهِ الباءُ، ولا تغيّرُ المعنَى، وفي (٣/ ٥١) والتفسير للخليل: على أنّهم توهّمُوا أنّهم تكلّمُوا بالباءِ، وفي (٣/ ١٠٠)، والتفسير للخليل وله: جُرَّ (سابق) لأنّ " مدرك " قد يدخلهُ الباءُ، فجاءُوا بسابقٍ، وكأنّهم قد أثبتُوا الباءَ في الأول ... فعلى هذا توهّمُوا هذا"، وفي (٤/ ١٦٠) على أنّ جرّهُ غلطٌ.

(١٠٢) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٦٢١. ٦٢٢.

(١٠٣) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٦٢٢.

(١٠٤) هود الآية ٧١.

(١٠٥) مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٥٣٥.

(١٠٦) الزمخشري: الكشاف ٢/ ٢٨١. وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص ٦٢٢.

(١٠٧) ويروى هذا البيت أيضا بنصب ناعب. ينظر سيبويه: الكتاب ١/ ١٦٥.

(١٠٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣/ ٣٣٣.

(١٠٩) المنافقون الآية ١٠. وهذه قراءة غير أبي عمرو. ينظر: مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٣٢٢.

(١١٠) سيبويه: الكتاب ٣/ ١٠٠. ١٠١.

(١١١) شرح الكافية ٢/ ٢٦٧.

(١١٢) مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٣٢٣.

(١١٣) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٦٢٠.

(١١٤) يوسف الآية ٩٠.

(١١٥) أبو حيان: البحر المحيط ٣٤٣/٥، وابن هشام: مغني اللبيب ص ٦٢١.

(١١٦) العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٧٤٤/٢.

(١١٧) الاستراباذي: شرح الكافية ٢٦٧/٢، والبغدادي: خزانة الأدب ٦٦٤/٣، وابن يعيش: شرح المفصل ٥٦/٧.

(١١٨) القلم الآية ٩.

(١١٩) يراجع هذا الوجه في: المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني ص ٢٨٧.

(١٢٠) أبو حيان: البحر المحيط ٣٠٩/٨، وابن هشام: مغني اللبيب ص ٦٢٣.

(١٢١) غافر الآيتان ٣٦ و ٣٧.

(١٢٢) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٦٢٣. وينظر: أبو حيان: البحر المحيط ٩٤/٨.

(١٢٣) العكبري: التبيان في إعراب القرآن ١١٢٠/٢.

(١٢٤) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٦٢٣ وما بعدها، وأبو حيان: البحر المحيط ٩٤/٨.

(١٢٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٧/٧.

(١٢٦) أبو حيان: البحر المحيط ٤٦٦/٧، وينظر ٢٩٠/٢.

(١٢٧) آل عمران الآية ٦٤.

(١٢٨) الفراء: معاني القرآن ٢٢٠/١.

(١٢٩) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٤٢٥/١. ٤٢٦.

(١٣٠) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٨٤/١. والآية ٨٩ طه.

(١٣١) الشرح الآية ١. وهي قراءةُ أبي جعفرٍ. ينظر: أبو حيان: البحر المحيط ٤٨٧/٨.

(١٣٢) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٤٥.

(١٣٣) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٣٦٥.

(١٣٤) الذاريات الآية ٤٣.

(١٣٥) الفراء: معاني القرآن ١٣٦/١. ١٣٧.

(١٣٦) الفراء: معاني القرآن ١٣٨/١.

(١٣٧) البغدادي: خزانة الأدب ١٤١/٤.

(١٣٨) الفراء: معاني القرآن ١٢٥/١. ١٣٠.

(١٣٩) البقرة الآية ٢١٢.

(١٤٠) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٧١. وروايته فيه: فإن تعهديني ولِيَ لِمَّةٌ   فإنّ الحوادثَ ألوى بها

(١٤١) وينظر: ابن منظور: لسان العرب ١٣٢/٢ (حدث).

(١٤٢) الفراء: معاني القرآن ١٣٠/١.

(١٤٣) ابن منظور: لسان العرب ٨٧/٩ (خلف).

(١٤٤) الفراء: معاني القرآن ١٣٠/١.

(١٤٥) النحل الآية ٦٦.

(١٤٦) الفراء: معاني القرآن ١٢٩/١. ١٣٠. وينظر: ابن منظور: لسان العرب ٤٩٨/٢ (شرمح)، و ١٧٣/٥، (مزر). والشرمح من الرجالِ: القويُّ الطويلُ.

(١٤٧) الحشر الآية ١٢.

(١٤٨) الفراء: معاني القرآن ١/ ٦٧.

(١٤٩) الفراء: معاني القرآن ٢/ ١٣٠ . ١٣١.

(١٥٠) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٣١١ . ٣١٢.

(١٥١) البغدادي: خزانة الأدب ٤/ ٤٣٥، والأزهري: شرح التصريح ٢/ ٢٥٤.

(١٥٢) السيوطي: همع الهوامع ٤/ ٢٥٣.

(١٥٣) الواقعة الآية ٩٥.

(١٥٤) يوسف الآية ١٠٩.

(١٥٥) الفراء: معاني القرآن ١/ ٣٣٠.

(١٥٦) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣/ ١٩٨.

(١٥٧) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم ٦١.

(١٥٨) لقمان الآية ٣٤.

(١٥٩) الانفطار الآية ٨.

(١٦٠) الفراء: معاني القرآن ٢/ ١٤٢ . ١٤٣. والثّفال: البعيرُ البطيءُ.

(١٦١) الأنباري: المذكر والمؤنث ص ٦٧٣.

(١٦٢) ابن عصفور: المقرب ١/ ٢٣٩. وينظر: الأشموني: شرح الأشموني ٢/ ٨٥.

(١٦٣) الأشموني: شرح الأشموني ٢/ ٨٤.

(١٦٤) الهروي: الأزهية في علم الحروف ص ٢٣٨.

(١٦٥) الحجر الآية ٤.

(١٦٦) الشعراء: الآية ٢٠٨.

(١٦٧) الفراء: معاني القرآن ٢/ ٨٣.

(١٦٨) ينظر في هذا الخلاف: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٤، والسيوطي: همع الهوامع ٢/ ٨٤ . ٨٥.

(١٦٩) وينظر: الشنقيطي: الدرر اللوامع ١/ ٨٦.

(١٧٠) يوسف الآية ٧٠.

(١٧١) يوسف الآية ١٠.

(١٧٢) الفراء: معاني القرآن ٢/ ٥٠.

(١٧٣) الفراء: معاني القرآن ١/ ٢٣٨. ينظر: الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٦٤، ٢/ ٤٦٥، وابن يعيش: شرح المفصل ٨/ ٣٩، والمرادي: الجنى الداني ص ١٦٦، والبغدادي: خزانة الأدب ٤/ ٤١٣.

(١٧٤) ينظر: المرادي: الجنى الداني ص ٥٩٦، وابن هشام: مغني اللبيب ص ٣٧٠، والسيوطي: همع الهوامع ٣/ ٢٢٠.

(١٧٥) سبأ الآية ٢٤. وفي المصحف: ﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾.

(١٧٦) الفراء: معاني القرآن ١/ ٣٨٩ . ٣٩٠.

(١٧٧) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص ٨٥ . ٨٦، و ص ٨٧ . ٨٨.

(١٧٨) الفراء: معاني القرآن ٢/ ٣٤٧، ٣٤٨.

(١٧٩) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٨٧.

(١٨٠) الهروي: الأزهية في علم الحروف ص ١٤٢.

(١٨١) البغدادي: خزانة الأدب ٤/ ٤٢٧.

(١٨٢) المرادي: الجنى الداني ص ٥٣٢.

(١٨٣) البغدادي: خزانة الأدب ٤/ ٤٢٨.

(١٨٤) الفراء: معاني القرآن ٢/ ٣٣.

(١٨٥) الفراء: معاني القرآن ٢/ ٣٣.

(١٨٦) الفراء: معاني القرآن ١/ ٧٩. وينظر: أبو حيان: تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب ص ١٤٢.

(١٨٧) الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٤٣، ١/ ٣١٢.

(١٨٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/ ٣٦٧.

(١٨٩) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص ١٠٨.

(١٩٠) الشعراء الآية ٢١٠. ومثلُه ما في البقرة الآية ١٠٢ (ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص ٨)، والشعراء الآية ٢٢١ (السلسيلي: شفاء العليل ١/ ١٥٠).

(١٩١) الفراء: معاني القرآن ٢/ ٧٦.

(١٩٢) الفراء: معاني القرآن ٢/ ٢٨٤، ٢٨٥. وينظر البغدادي: خزانة الأدب ٢/ ٢٥٨.

(١٩٣) أبو عبد الله السلسيلي: شفاء العليل ١/ ١٥٠.

(١٩٤) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١١٣.

(١٩٥) البقرة الآية ١٤.

(١٩٦) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣/ ١٩٤.

(١٩٧) أبو حيان: البحر المحيط ٧/ ٤٦.

(١٩٨) أبو حيان: البحر المحيط ٧/ ٤٦.

(١٩٩) أبو حيان: البحر المحيط ٧/ ٤٦.

(٢٠٠) أبو حيان: البحر المحيط ٧/ ٤٦.

(٢٠١) ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٣٠٩، وابن منظور: لسان العرب ١٣/ ١١٣ (جنن).

(٢٠٢) الصافات الآية ٥٤.

(٢٠٣) الفراء: معاني القرآن ٢/ ٣٨٥، ٣٨٦.

(٢٠٤) سيبويه: الكتاب ١/ ١٨٧.

(٢٠٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣/ ١٨٨.

(٢٠٦) ابن السراج: الأصول في النحو ١/ ١٥٧.

(٢٠٧) السيوطي: همع الهوامع ٤/ ١٠٧.

(٢٠٨) أبو حيان: تذكرة النحاة ص ٤٢٢.

(٢٠٩) سيبويه: الكتاب ١/١٨٨.

(٢١٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣/١٨٦، و ١٨٨.

(٢١١) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص ٤٥٠. ٤٥١.

(٢١٢) آل عمران الآية ٧٥.

(٢١٣) النساء الآية ١١٥.

(٢١٤) الأعراف الآية ١١١.

(٢١٥) آيتا ٧، و٨ من الزلزلة.

(٢١٦) الفراء: معاني القرآن ١/٢٢٣.

(٢١٧) الفراء: معاني القرآن ٢/٧٥. ٧٦.

(٢١٨) مكي بن أبي طالب القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٤٩.

(٢١٩) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/١٨٩.

(٢٢٠) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١/٤٣٢.

(٢٢١) العاديات الآية ٦.

(٢٢٢) أبو حيان: البحر المحيط ٢/٤٩٩.

(٢٢٣) العكبري: التبيان في إعراب القرآن ١/٢٧٢.

(٢٢٤) الحلبي: الدر المصون ٣/٢٦١.

(٢٢٥) الآيات على ترتيبها، هي الآية ١٤٥ آل عمران، والآية ١١٥ النساء، والآية ٢٨ النمل، والآية ٧ الزمر. وينظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١/٤٣١. ٤٣٢، والقيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٤٩.

(٢٢٦) أبو حيان: البحر المحيط ٢/٤٩٩. ٥٠٠.

(٢٢٧) إبراهيم الآية ٢٢.

(٢٢٨) الفراء: معاني القرآن ٢/٧٥.

(٢٢٩) الشعراء: الآية ٢١٠.

(٢٣٠) الفراء: معاني القرآن ٢/٢٨٥.

(٢٣١) الجوهري: الصحاح ٦/٢٥٦٢ (يا). ويبنظر: ابن منظور: لسان العرب ١٥/٤٩٣ (يا).

(٢٣٢) الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥٧.

(٢٣٣) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٣/١٥٩، وأبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢/٣٦٨. ٣٦٩، والبغدادي: خزانة الأدب ٢/٢٥٨. ٢٥٩.

(٢٣٤) الأخفش: معاني القرآن ٢/٣٧٥.

(٢٣٥) أبو البركات الأنباري: البيان في إعراب غريب القرآن ٢/٥٧.

(٢٣٦) البغدادي: خزانة الأدب ٢/٢٥٨.

(٢٣٧) الفراء: معاني القرآن ٢/٧٦، وأبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢/٣٦٩.

(٢٣٨) أبو حيان: البحر المحيط ٤١٩/٥، والبغدادي: خزانة الأدب ٢٥٨/٢. وضبطت في الديوانِ بتحقيق شكري فيصل ص ٥٤ عليّ.

(٢٣٩) الأعراف الآية ١٠.

(٢٤٠) الفراء: معاني القرآن ٣٧٣/١. ٣٧٤.

(٢٤١) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٣٢٠/٢. ٣٢١. وينظر: الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٥٥/١.

(٢٤٢) اللسان ١٩٢/١٤ حلا. وحلأته: طردته.

(٢٤٣) اللسان ٨٣/١ رثأ.

(٢٤٤) وذكرَ أبو حيانَ في (البحرِ المحيطِ ١٣٣/٥) أنَّها أيضًا قراءةُ ابنِ عبّاسٍ، وابنِ سيرينَ، وأبي رجاءٍ.

(٢٤٥) يونس: الآية ١٦. وقد رُسمَ هذا الفعلُ رسمينِ مختلفينِ في (معاني القرآن). فقد رسمَ في (٤٥٩/١) هكذا (وَلا أَدْرَأْتُكُمْ)، ورسم في (٢١٦/٢) هكذا (وَلأَدْرَأْتُكُمْ).

(٢٤٦) وينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص ٩٤. وفي (البحر المحيط ٣٥٣/٦) لأبي حيّانَ أنّها أيضًا قراءةُ عبدِ اللهِ بنِ جعفرٍ وخالدِ بنِ إياسٍ وأبي عمرِو بنِ العلاءِ.

(٢٤٧) سورة الحج الآية ٥.

(٢٤٨) ينظر: الفراء: معاني القرآن ٤٥٩/١، و ٢١٦/٢.

(٢٤٩) لم يذكر الفرّاءُ هذهِ اللغةَ.

(٢٥٠) الفراء: معاني القرآن ٤٥٩/١.

(٢٥١) معاني القرآن ٢١٦/٢.

(٢٥٢) معاني القرآن ٢١٦/٢.

(٢٥٣) الفيومي: المصباح المنير ص ٥٤٧.

(٢٥٤) الفراهيدي: العين ٢٩٥/٣.

(٢٥٥) ابن دريد: جمهرة اللغة ١٠٣٥/٢.

(٢٥٦) ابن السكيت: إصلاح المنطق ص ١٥٨.

(٢٥٧) وينظر في هذه اللغة: الأخفش: معاني القرآن ١١٣/١، و ٤٠٨/٢.

(٢٥٨) أبو حيّان: ارتشاف الضرب ١٣٣/٥.

(٢٥٩) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٤١٣/٣.

(٢٦٠) الزمخشري: الكشاف ٦/٣.

(٢٦١) العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٩٣٢/٢.

(٢٦٢) أبو حيان: البحر المحيط ٣٥٣/٦.

(٢٦٣) الفراء: معاني القرآن ٤/١،، و٦٧، و ١٤٩، و ٥١/٢. على التوالي.

(٢٦٤) الفراء: معاني القرآن ٣٨٩/١. ٣٩٠.

(٢٦٥) ينظر: مباحثة إضمار الموصول، وزيادة الباء في خبر ما من هذا البحث.

(٢٦٦) الفراء: معاني القرآن ٧٦/٢. والآية ٢٢٠ من الشعراء.

(٢٦٧) الفراء: معاني القرآن ٢/٢٨٥.

(٢٦٨) الفراء: معاني القرآن ٢/٢١٦. وينظر ١/٤٥٩.

(٢٦٩) ابن منظور: لسان العرب ١/٨٣ رثأ. وينظر أيضا: ١٤/ ١٩٢ حلا.

(٢٧٠) الفراء: معاني القرآن ٢/٣٨٦.

(٢٧١) الفراء: معاني القرآن ٢/٩٣.

(٢٧٢) الفراء: معاني القرآن ١/٢٢٣.

(٢٧٣) الفراء: معاني القرآن ١/٦٧.

(٢٧٤) الفراء: معاني القرآن ٢/١٣٠، ١٣١.

(٢٧٥) الفراء: معاني القرآن ١/٤.

(٢٧٦) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١/٣٨٤.

المراجع

١. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، تحقيق طاهر الزاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (بلا تاريخ).

٢. الأخفش، سعيد بن مسعدة: "معاني القرآن"، حققه فائز فارس، الطبعة الثانية، الكويت، (١٩٨١م).

٣. الأزهري، خالد بن عبد الله: "شرح التصريح على التوضيح"، وبهامشه حاشية الشيخ يسن، البابي الحلبي، (بلا تاريخ).

٤. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: "شرح الكافية في النحو"، دار الكتب العلمية، بيروت، (بلا تارخ).

٥. الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد: "شرح الأشموني"، دار إحياء الكتب العربية البابي الحلبي، القاهرة، (بلا تاريخ).

٦. الأعسم، عبد الأمير: "المعجم الفلسفي عند العرب"، الطبعة الأولى، مكتبة الفكر العربي، بغداد، (١٩٨٥م).

٧. الأعشى، ميمون بن قيس: "ديوان الأعشى"، شرح وتعليق محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، (بلا تاريخ).

٨. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:

أ) "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، دار الفكر، (بلا تاريخ).

ب) "البيان في غريب إعراب القرآن"، تحقيق طه عبد الحيد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٨٠م).

٩. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم:

أ) "إيضاح الوقف والابتداء"، تحقيق محي الدين رمضان، دمشق، (١٩٣٩١هـ).

ب) "المذكر والمؤنث"، تحقيق طارق الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، (١٩٨٧م).

١٠. البغدادي، عبد القادر: "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"، دار صادر، بيروت، (بلا تاريخ).

١١. البيضاوي، عبد الله بن عمر الشيرازي: "تفسير البضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، دار الفكر، بيروت، (١٩٩٦م)ـ. ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: "مجالس ثعلب"، النشرة الثانية، دار المعارف بمصر، (بلا تاريخ).

١٢. الجبالي، حمدي محمود حمد: "الخلاف النحوي الكوفي"، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمّان، (١٩٩٥م).

١٣. ابن جنّي أبو الفتح عثمان: "الخصائص"، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت،
(بلا تاريخ).

١٤. الجوهري، إسماعيل بن حماد: "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، بيروت، (١٩٨٤م).

١٥. الحلواني، محمد خير: "الواضح في النحو والصرف قسم النحو"، وجدة، المغرب، (١٩٨٠م).

١٦. الحلبي، السمين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم: "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، تحقيق وتعليق الشيخ على محمد معوض وآخرين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٩٤م).

١٧. أبو حيان الأندلسي، أبو عبد الله يوسف بن علي:

أ) "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية، القاهرة، (١٩٩٧م).

ب) "البحر المحيط"، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، (بلا تاريخ).

ج) "تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب"، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، (١٩٧٧م).

د) "تذكرة النحاة"، تحقيق عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨٦م).

١٨. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد: "مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع"، عني بنشره برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، (بلا تاريخ).

١٩. الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الكاتب: "مفاتيح العلوم"، تقديم جودت فخر الدين، الطبعة الأولى، دار المناهل، بيروت، (١٩٩١م).

٢٠. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: "جمهرة اللغة"، حققه وقدم له رمزي بعلبكي، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، (١٩٨٨م).

٢١. رفيدة، إبراهيم عبد الله: "النحو وكتب التفسير"، الطبعة الثالثة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، (١٩٩٠م).

٢٢. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: "معاني القرآن وإعرابه"، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، (١٩٩٤م).

٢٣. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: "الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل"، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوي، الطبعة الأخيرة، البابي الحلبي، القاهرة، (١٩٧٢م).

٢٤. ابن السراج، أبو بكر: "الأصول في النحو"، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨٥م).

٢٥. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق: "إصلاح المنطق"، شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعلاف، القاهرة، (١٣٧٥هـ).

٢٦. السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى: "شفاء العليل في إيضاح التسهيل"، دراسة وتحقيق الشريف البركاتي، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، (١٩٨٦م). ـ السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله:

أ) "الروض الأنف"، قدم له طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (بلا تاريخ).

ب) "نتائج الفكر في النحو"، تحقيق محمد البنا، الطبعة الثانية، دار الاعتصام، القاهرة، (بلا تاريخ).

٢٧. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: "الكتاب"، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٧٣م).

٢٨. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:

أ) "همع الهوامع"، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٩٢م).

ب) " بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر، (١٩٧٩م).

٢٩. الشنقيطي، محمد محمود: "الدرر اللوامع على همع الهوامع"، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، (١٩٧٣م).

٣٠. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي: "حاشية الصبان على شرح الأشموني"، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (بلا تاريخ).

٣١. ابن عصفور، علي بن مؤمن: "المقرب"، تحقيق أحمد عبد الستار وزميله، الطبعة الثاني، بغداد، (١٣٩٢هـ).

٣٢. ابن عقيل، عبد الله: "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق وتعليق محمد بركات، دار الفكر دمشق، ج ١ (١٩٨٠م)، وج ٢، (١٩٨٢م).

٣٣. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: "التبيان في إعراب القرآن"، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، (١٩٧٦م).

٣٤. ابن فارس، أبو الحسن أحمد: "الصاحبي في فقه اللغة"، تحقيق السيد أحمد صقر، البابي الحلبي، القاهرة، (بلا تاريخ).

٣٥. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: "معاني القرآن"، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، (١٩٨٠م).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد: "العين"، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الثانية، بغداد، (١٩٨٦م).

٣٦. الفيومي، أحمد بن محمد: "المصباح المنير"، المكتبة العلمية، بيروت، (بلا تاريخ).

٣٧. القيسي، مكي بن أبي طالب: "الكشف عن وجوه القراءات السبع"، تحقيق محي الدين رمضان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨١م).

٣٨. الكفوي، الكليات " معجم في المصطلحات والفروق اللغوية "، بعناية عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، القاهرة، (١٩٩٢م).

٣٩. الكنغراوي، عبد القادر صدر الدين: "الموفي في النحو الكوفي"، شرح محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، (بلا تاريخ).

٤٠. مجمع اللغة العربية: "المعجم الوسيط"، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، (١٩٧٢م).

٤١. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: "المقتضب"، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (بلا تاريخ).

٤٢. المرادي، الحسن بن قاسم: "الجنى الداني في حروف المعاني"، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الثانية، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، (١٩٨٣م).

٤٣. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (١٩٧٢م).

٤٤. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، (بلا تاريخ)

٤٥. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: "إعراب القرآن"، تحقيق زهير زاهد، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت،

(١٩٨٨م).

٤٦. ابن هشام، جمال الدين محمد بن يوسف:

أ) "شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية"، دراسة وتحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، (١٩٧٧م).

ب) "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، حققه مازن المبارك ومحمد حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، (١٩٧٢م).

٤٧. الهروي: "الأزهية في علم الحروف"، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (١٩٨٢م).

٤٨. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: "شرح المفصل"، عالم الكتب. بيروت، ومكتبة المتنبي. القاهرة، (بلا تاريخ).